كلية الدراسات العليا
برنامج الماجستير في علم الاجتماع

أثر عمل المرأة خارج المنزل على اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة بيت لحم

إعداد: محمود محمد حماد
إشراف الدكتور: محمود ميعاري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت - فلسطين

2009

أثر عمل المرأة خارج المنزل على اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة بيت لحم

The Effect of Women's Work Outside the House on Family Decision Making in Bethlehem

إعداد:
محمود محمد محمود حماد

تاريخ مناقشة الرسالة:
أيار، 2009

المشرف الرئيسي
د. محمود ميعاري

أعضاء لجنة النقاش
د. سهى هندية

د. شريف كناعنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت - فلسطين

أثر عمل المرأة خارج المنزل على اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة بيت لحم

The Effect of Women's Work Outside the House on Family Decision Making in Bethlehem

إعداد:
محمود محمد محمود حماد

تاريخ مناقشة الرسالة:
أيار، 2009

المشرف الرئيسي
د. محمود ميعاري

أعضاء لجنة النقاش
د. سهى هندية

د. شريف كناعنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت - فلسطين

المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	ث
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة	ح
Abstract	خ
المقدمة	1
1. مراجعة الأدبيات وإطار نظري	6
1-1. خروج المرأة للعمل:	6
1-1-1 حجم ظاهرة عمل المرأة	6
2-1-1 اتجاهات نحو خروج المرأة للعمل	9
3-1-1 أسباب خروج المرأة للعمل	11
4-1-1 المهن التي تعمل فيها المرأة العاملة	14
2-1. مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية:	19
1-2-1 السلطة في الأسرة العربية التقليدية	19
2-2-1 السلطة في الأسرة العربية المعاصرة	21
3-2-1 السلطة في الأسرة الفلسطينية المعاصرة	25
4-2-1 أثر عمل المرأة على السلطة داخل الأسرة	33
2. منهجية الدراسة	38
1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها	38
2-2 فرضيات الدراسة	38
3-2 أهمية الدراسة	39
4-2 قياس المفاهيم /المتغيرات	40
5-2 مجتمع الدراسة والعينة	42
6-2 جمع البيانات	43
7-2 الصدق والثبات	43
8-2 طريقة التحليل	44
3. تحليل البيانات	45
1-3 الخلفية الاجتماعية للنساء العاملات وغير العاملات	45

3-2 ظروف المرأة العاملة	48
3-3 المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية	49
3-4 أثر عمل المرأة وبعض المتغيرات المستقلة الأخرى على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية	52
نقاش وتلخيص	56
المراجع	59
الملحقات : الاستبانة	67
الخارطة	69

الإهداء

إلى القدس شرف الانتماء .....

إلى والدتي الفاضلة رمز الحنان والعطاء.....

إلى روح أبي الشامخ رحمه الله.....

إلى زوجتي العزيزة رمز التضحية ودفء الحنان.....

إلى الأبناء الأحبة شروق....وعبد الله.....ونورالدين.....وآيات.....

إلى الأخوات العزيزات على قلبي جميلة وسميرة.....

إلى الإخوة الأعزاء جمال وجميل وكمال.....

إلى روح الشهداء الطاهرة.....

إلى كل إنسان فلسطيني غيور وشريف.... متشبث بأرضه الطهور وقدسه العروس

إلى الجرح النازف في فلسطين الحبيبة.....

إلى جميع الأصدقاء والأهل والأحبة.....

إلى المرأة التي تحملت وضحت كثيراً.... من أجل سعادة أولادها .. ومنزلها.. ووطنها

إلى المرأة التي تقول الصدق .. مهما كان قاسياً.. ومهمـا أضـر بهـــــــــــــــــــــــــــــــــــا..

إلى كل معلم غرس بذور العلم والمعارف ....

إليهم جميعا اهدي دراستي هذه والتي اسأل الله عز وجـل أن ينتفعـــــــــــــــــوا بهـــــــــــــــا.....

<u>شكر وتقدير</u>

. . .. الحمد لله رب العـالمين الـذي أعـانني و جعـل مـن بعـد عسر يسرا، و الصلاة و السلام علـى اشـرف المرسـلين محمـد المصطفى وعلى من اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد:

يشـرفني أن أتـوجه بجزيـل الشـكر، و عميـق الامتنـان للـدكتور محمود ميعاري الذي كان لي عونا في استفساراتي و أسئلتي ، و قدم لي كل مساعدة و توجيه، و متابعة لجميع مراحـل هـذه الدراسة........

وأتوجه بالشكر والتقدير للجنة النقاش: د. شـريف كناعنـة، ود. سهى هندية الذين أدلوا بآرائهم وملاحظاتهم القيّمة ....

وأتوجه بالشكر الجزيل لفريق البحث الـذي سـاهم فـي جمـع البيانات ....

وأتوجه بالشكر العميق إلى كافة الدكاترة الأفاضل في جامعـة بير زيت، وخاصة مدرسي ماجستير علم الاجتماع.... .

وأتوجه بالشكر إلى كل من مد لي يد العون علـى إتمـام هـذه الرسالة سواء بالشيء القليل أو الكثير.....

ملخص الدراسة

استهدف هذا البحث دراسة أثر عمل المرأة خارج المنزل على المشاركة فـــي اتخـــاذ القرارات الأسرية، من خلال مقارنة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بين المرأة العاملة وغير العاملة. بالإضافة إلى ذلك، سعت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير بعض عوامل الخلفيـــة الاجتماعية للمرأة (الديانة، العمر، دخل الأسرة، عدد سنوات الدراسة، وعدد أفراد الأســـرة)، على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية. وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة مكونة من 200 امرأة، نصفها من النساء العاملات والنصف الآخر من غير العاملات. ولغرض تحليل البيانات وفحص فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بشكل رئيســـي. وقـــد جمعـــت البيانات بواسطة استبانه مكونة من جزأين من الأسئلة: أسئلة تناولت المتغيـــرات المســـتقلة، وأسئلة أخرى تناولت المتغير التابع (فقرات المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية). بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات مفتوحة ومتعمقة مع عشر نساء، خمس نساء عاملات، وخمـــس نساء غير عاملات.

وبشكل عام تشير النتائج إلى وجود علاقة بين عمل المرأة خارج المنزل ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. حيث توضح النتائج أن المرأة العاملة تشارك في اتخـــاذ القـــرارات الأسرية أكثر من المرأة غير العاملة. وقد يعود ذلك بالأساس إلى الاستقلالية الاقتصادية للمرأة العاملة ومشاركتها في ميزانية الأسرة. وتشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة طردية بين عـــدد سنوات الدراسة للمرأة والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، ووجود علاقة عكسية بين عمر المرأة والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية. وتشير النتائج أيضاً إلى وجـــود علاقـــة بيـــن متغير الديانة والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، لصالح المرأة المسيحية.

Abstract

This study aimed to examine the impact of women's work outside the house on their participation in family decision, by comparing the participation in family decisions between working and non-working women. In addition, the study sought to investigate the impact of some background variables (religion, age, family income, number of years of study, and number of family members) on participation in family decisions. A systematic random sample of 200 women, 100 working women and 100 non-working women, was selected. For the purpose of analyzing the data, multiple regression analysis was mainly used. The data was collected by a questionnaire composed of two parts of questions: questions measuring the independent variables, and questions measuring the dependent variable (participation in family decisions). In addition, open and in-depth interviews with ten women, five working women and five non-working women, were conducted.

In general, the results suggest that there is a relationship between women's work outside the house and their participation in family decisions. The findings indicate that working women participate in family decisions more than non-working women. This can be attributed mainly to the economic independence of working women and to their participation in the family budget. The findings also show indicate that there is a positive relationship between women's years of study and their participation in family decisions. There is a negative relationship between age of women and participation in family decisions. The findings also indicate the existence of a relationship between the women's religion and participation in family decisions. Christian women participate in family decisions more than Muslim women.

أثر عمل المرأة خارج المنزل على اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة بيت لحم

المقدمة :

من المعلوم أن المرأة قد مارست العمل منذ فجر التاريخ، وهي ما زالت تعمل إلى اليوم إمّا داخل البيت أو خارجه أو تقوم بالعملين معاً. فهي منذ نشأتها كفتاة كانت وما زالت تعمل في بيت والديها بشكل عام، أو كأم تعمل في بيت زوجها (وبيتها)، أو تعمل خارج البيت حيث كانت تمارس كثيراً من الأعمال الزراعية والاقتصادية الحرفية والمهنية. وهنا يمكن الإشارة باختصار إلى تاريخ عمل المرأة.

إن الفتاة العربية تشارك أسرتها في العمل الزراعي فضلاً عن عملها داخل المنزل. وبعد الزواج تعمل مع أسرتها في الزراعة وما يتصل بها من أعمال فرعية كتصنيع منتجات الفاكهة والماشية، ومن تربية للدواجن وغير ذلك، بالإضافة للأعمال المنزلية الأخرى. ولكنها في كل الحالات لم تكن تتقاضى أجراً على ذلك. وقد واكبت المرأة العربية تقدم مجتمعها وشاركت في تنميته، وخاصة حينما تتوسع المدن وتتنوع الصناعات والأعمال. وفي ظل العمل الزراعي، كانت المرأة تؤدي دوراً مهماً في هذا العمل سواء عن طريق مشاركة أسرتها، أو عن طريق الاستقلال في العمل، وتتحمل المسؤولية بمفردها في غياب الأب أو الزوج (السباعي،1985: 136).

لقد كانت المرأة تسهم في العمل الزراعي عن طريق المساعدة في الحراثة، واستصلاح الأراضي للزراعة، وفي بذر الحبوب وجمع الحصاد، وزراعة أشجار الفاكهة والخضروات وغيرها. وكانت المرأة الريفية تقوم بتلك الأعمال في نطاق العمل الأسري غير

المأجور. وفي مجال الحرف والصناعة، كانت تمارس أعمالاً مختلفة كطحن الحبوب وصناعة الخبز والخياطة وصناعة مشتقات الحليب وصناعة النسيج، وبعض المهن الأخرى. ولم تكن تتقاضى أجراً عن ذلك، إلا في بعض الحالات حينما تعمل لصالح أسر أخرى، أو حينما تصنع مواداً للبيع، كمشتقات الحليب والدواجن، أو الملابس وغير ذلك. وإلى جانب تلك الأعمال المنتجة قامت المرأة بأعمال غير إنتاجية لقاء أجر تناله من خلال ممارستها لمهن التطبيب والقبالة والتجميل والتزيين للنساء. كما عملت خادمة في البيوت. وكانت تشارك في الحروب بحمل السلاح ومداواة الجرحى وغير ذلك.

إن المرأة الريفية في الدول العربية بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة، لعبت دورا هاما في عملية الإنتاج، حيث أنها تقوم بجانب أعمالها المنزلية بمساعدة الرجل في بعض الأعمال الزراعية، بالإضافة إلى بعض الصناعات اليدوية كصناعة السجاد والحصر والألبان وتربية الماشية والدواجن. وفي كثير من الأحيان تتولى المرأة نقل الخضار من القرية إلى المراكز والمدن. وفي الأوقات التي يغيب فيها الرجل بسبب العمل في دول أخرى أو بسبب المرض أو الوفاة، فإنها تتولى بعض مهام دور رب الأسرة، والذي ينطوي على اتخاذ القرارات الخاصة بالمنزل ومشترياته وتربية الأطفال والتعليم وغير ذلك. وقد تضطر المرأة الريفية تحت ضغط العوز الاقتصادي للأسرة للعمل في المصانع القريبة من القرية أو العمل لدى الغير بأجر مدفوع (النجار، 1981: 185).

ويمكن الإشارة إلى أن مجتمعات الخليج التقليدية، وقبل اكتشاف النفط، قد ساد فيها مهنة الغوص. وفي ظل غياب الرجل عن المنزل لفترات قد تطول أكثر من ثلاثة شهور، أصبحت

المرأة تساهم في إدارة شئون المنزل. وتحت ضغط العوز الاقتصادي للأسرة، تضطر زوجة الغواص بعد أن ينفذ ما في اليد من المال إلى الاشتغال بأي حرفة تدر عليها موردا ماليا يساعد أسرتها لحين عودة الزوج، كأن تقوم مثلا بخياطة الملابس النسائية، أو القيام بغزل العباءات وتطريز الملابس وصناعة السلال والحصر والسفيف، أو العمل كخادمة. كما تضطرها الظروف في بعض المناطق إلى أن تتجه للبحر تزاول مهنة الصيد أو تساهم في عملية تمويل السفن العابرة أو الغوص أحيانا (النجار، 1981: 176) .

وأخذ عمل المرأة يتطور بتطور المجتمع وبتغير البناء الاجتماعي والاقتصادي. فقد أخذت أعمالها تتنوع منذ منتصف القرن العشرين تقريباً. حيث شهد بداية نهضة حضارية للمجتمعات العربية، وخاصة مع تزايد توسع قاعدة التعليم للفتيات، فأصبحت المرأة تعمل في مجال التعليم والإدارة وغيرها.

ولوحظ في الآونة الأخيرة أن عمل المرأة قد اتسع، وزاد دورها نسبيا في عملية التنمية بوجه عام. وقد يعود ذلك إلى اتساع السياسات التنموية، التي تأخذ في الاعتبار أهمية عمل المرأة في هذا المجال لزيادة قدرة المجتمع الإنتاجية والاستفادة من عملها، خاصة في الأقطار العربية التي تشهد هجرة متزايدة من أبنائها الذكور نحو دول الخليج المنتجة للنفط، مما يترك مجالاً لتزايد عمل المرأة (الدقس، 2004: 1). ويمكن هنا الإشارة الى أن تزايد نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل قد ارتفعت نتيجة لأسباب أخرى سيأتي ذكرها لاحقاً .

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع عمل المرأة (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، 1996: 16-17؛ القزاز، 2005: 4؛ هندية،1996؛ هندية

وغزاونة، 1993؛ تقرير الأمم المتحدة، 1994؛ أبو زبدة،2002؛ سنيورة،1992؛ علام، 1991؛ قناوي،1981؛ الدقس،2004؛ ناصر،1997) وركزت هذه الدراسات على أهمية العمل ونوع العمل الذي تقوم به المرأة، وأسباب خروج المرأة للعمل، وأوضاع المرأة في العمل.

وهنالك دراسات أخرى تناولت أثر عمل المرأة على الناحية الاقتصادية والسياسية والنفسية للأسرة(مثل النجار، 1981؛ دائرة الإحصاء المركزية للأعوام، 1998، 2003، 2004، 2005، 2008). بينما وجدت عدداً قليلاً من الدراسات غير الامبريقية التي تطرقت إلى أثر عمل المرأة خارج المنزل على اتخاذ القرارات الأسرية(مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2007؛ حمود، 1997؛ صوافطة، 2005). ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر عمل المرأة الفلسطينية في مدى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. وذلك من خلال مقارنة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بين النساء العاملات وغير العاملات. ويتفرع عن ذلك بعض الأسئلة الأخرى المشار إليها في إشكالية البحث.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، بحيث يشمل الفصل الأول مراجعة الأدبيات وإطار نظري والذي تم تقسيمه إلى جزأين: الجزء الأول يتناول خروج المرأة للعمل، ويشمل الأبواب التالية: حجم ظاهرة عمل المرأة، اتجاهات نحو خروج المرأة للعمل، أسباب خروج المرأة للعمل والمهن التي تعمل بها المرأة. والجزء الثاني يتناول مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، ويشمل الأبواب الآتية: السلطة في الأسرة العربية التقليدية، السلطة في الأسرة العربية المعاصرة، السلطة في الأسرة الفلسطينية المعاصرة وأثر عمل المرأة على السلطة

داخل الأسرة. والفصل الثاني يوضح منهجية الدراسة: مشكلة الدراسة، الفرضيات، أهمية الدراسة، قياس المتغيرات، العينة، وجمع البيانات. والفصل الثالث يتناول تحليل البيانات ويشتمل على أربعة أجزاء: الخلفية الاجتماعية للنساء العاملات وغير العاملات، ظروف المرأة العاملة، المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وأثر عمل المرأة وبعض المتغيرات المستقلة الأخرى على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وتنتهي الدراسة بنقاش وتلخيص لأهم النتائج.

1. مراجعة الأدبيات وإطار نظري:

1-1. خروج المرأة للعمل :

1-1-1 حجم ظاهرة عمل المرأة :

تشير الإحصاءات الرسمية للعمالة في الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة كبيرة ومتنامية للعمالة النسائية، حيث أنّ الوضع يختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى في العالم. ففي بعض الدول الأوروبية تصل نسبة النساء العاملات إلى 91 امرأة لكلّ 100 رجل. وفي بلدان شرق آسيا تصل النسبة إلى 83 امرأة عاملة لكل 100 رجل. أمّا في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، فقد أشار تقرير جنيف "المرأة في العمل" (2004) أنّ نسبة النساء الناشطات اقتصادياً هي 40 امرأة فقط لكلّ 100 رجل (تقرير جنيف، 2004: 1) وكان لهذا التحول في العمالة النسائية أبلغ الأثر في شد انتباه العلماء حول نوعية العلاقة بين الأسرة والعمل، وأثر طبيعة الأدوار في الأسرة على طبيعة الأدوار في العمل وبالعكس، وأيضا أثر ازدياد مشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر على العمالة الذكرية (علام، 1991: 28-29).

وذكر تقرير جنيف (2004) أن النساء في العالم اللواتي يعملن يشكّلنَ 40% من العاملين في العالم، والذين بلغ عددهم 2.8 مليار عامل في العام 2003. في حين تشير إحصاءات تقرير الاسكوا (2007) إلى أن نسبة النساء العاملات في المنطقة العربية 29% من مجموع القوى العاملة تقريباً، وهو من أدنى النسب في العالم. وذلك باستثناء الإمارات العربية وقطر والكويت، حيث تجاوزت نسبة النساء العاملات ثلث عدد النساء في الفئة العمرية 15سنة فما فوق. وتمثل النساء في المنطقة العربية خمسي الأيدي العاملة في قطاع الزراعة، وعشر الأيدي العاملة في قطاع الصناعة. وأكثر من 70% من الأيدي العاملة في قطاع الخدمات. وأشار التقرير أنه في عام 2004 بلغ معدل البطالة للنساء الشابات اللواتي لم يستطعن الحصول على وظيفة 24% (الاسكوا، 2007: 4-5).

ويمكن القول إن انخفاض الإحصاءات الخاصة بالقوى العاملة النسائية يعكس إلى حد كبير التعريف الضيق للنشاط الاقتصادي الذي يحصره في العمل المنتظم الدائم وبأجر، أو بمكافأة مالية أو قيمة تبادلية. وهذا التعريف يغفل الكثير من الأعمال النسائية الموسمية والجزئية غير المنظمة أو الأعمال النسائية في إطار الوحدة العائلية الصغيرة في المدينة كحياكة الملابس والمصنوعات التقليدية والتطريز وغير ذلك (الأمم المتحدة، 1994: 2– 6).

هناك اتجاهات رسمية لدى بعض الدول العربية بضرورة تطوير دور المرأة في المجتمع، خاصة من ناحية إشراكها في قوة العمل من أجل تفعيل دورها في عملية التنمية. ولا شك في أن معدل دخول المرأة لميدان العمل آخذ في التزايد لدى العديد من البلدان العربية ومن بينها الأردن. وتبين الإحصاءات أن نسبة النساء في قوة العمل الأردنية على سبيل المثال قد بلغت 5, 15% من مجموع الأيدي العاملة(الأردن ،2000م).

ويمكن استخلاص بعض الحقائق من مراجعة الإحصاءات الكاملة حول عمالة المرأة العربية:

– إن نسبة اشتراك المرأة العربية في قطاعات الاقتصاد المنتجة متدنية نسبياً.

– إن الإحصاءات لا تكشف عن الجهود الحقيقية التي تبذلها المرأة العربية خاصة في القطاع الزراعي، حيث تعمل المرأة العربية في مزرعة العائلة دون أجر.

لقد أشار تقرير الأمم المتحدة حول مساهمة المرأة العربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة في العراق(1994) إلى نوعية المضايقات التي تواجه المرأة في العمل، حيث تمثلت

في خطورة مكان العمل وقذارته وسوء المعاملة والمضايقات السلوكية بالإضافة إلى بعض الممارسات القانونية المتمثلة في سيطرة الرؤساء وتكثيف العمل وتطبيق العقوبات لأدنى سبب، والتهديد باللوائح والتعليمات. وأشار تقرير الأمم المتحدة حول الأردن(1994) إلى نوعية المضايقات التي تواجهها المرأة. ويتفق تقرير الأردن مع تقرير العراق في المعيقات التي تعود إلى سوء المعاملة والمضايقات السلوكية وتمييز العمال على العاملات في الأجر والترقية والحوافز والمكافآت ونوعية العمل. ويعود ذلك بالأساس إلى التشابه الثقافي بين المجتمعين، وخاصة في النظرة الدونية للنساء وطبيعة المجتمع العربي البطركي (الأمم المتحدة، 1994: 34).

إن نسبة النساء العاملات في فلسطين ما زالت متدنية، وهذا ما يؤكده مركز الإحصاء الفلسطيني. فبالرغم من أن نسبة النساء حوالي 49.1 % من مجموع السكان في فلسطين. إلا أن نسبة النساء في القوى العاملة من سن 15–60 سنة تبلغ 13.2% من المجموع الكلي للأيدي العاملة لعام 2003. وارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً في عام 2005 لتصل نسبة النساء في القوى العاملة إلى 14.4%. ويشير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني:2008) 2(أن نسبة النساء العاملات في الضفة والقطاع وصلت عام 2007 إلى 15.7% من مجموع النساء ممن هن فوق سن 15 سنة.

2-1-1 اتجاهات نحو خروج المرأة للعمل:

هنالك دراسات أشارت إلى وجود اتجاهات معارضة لخروج المرأة للعمل(قناوي، 1981؛ الثاقب، 1975؛ النجار، 1981)، ودراسات أخرى أظهرت تأييداً لذلك (ميعاري،

2003). ففي دراسة استطلاعية أجراها قناوي(1981) لمعرفة اتجاهات الجمهور المصري نحو عمل المرأة، جاء أن موقف الرجل محايد تجاه عمل المرأة، حيث أن الرجل لا يعبر صراحة عن ذلك، وان كان الواقع، نتيجة ظروف المجتمع المصري حاليا، يؤكد احتياج الأسرة لمرتب الرجل والمرأة معا. والرجل يعترف بهذا، وغالبا ما يعبر عن ذلك بالقول "لو أن المنزل غير محتاج لأبقيت المرأة في المنزل". وكأن عمل المرأة هو من أجل زيادة دخل الأسرة فقط وليس من أجل التنمية الاقتصادية أو إثبات ذاتها. إن خروج المرأة المصرية للعمل كان نتيجة ظروف اقتصادية اساسا. ولم تخرج للعمل نتيجة اقتناع الرجل وإيمانه بمساواتها الحقيقية. وبالرغم من القوانين والتشريعات التي تتيح للمرأة العمل، فإن هذا ليس تغيرا جذريا في مفهوم الرجل عن المرأة وإنما جاء للضرورة الاقتصادية التي تجعله يرضى بهذا الوضع أملا في مشاركة المرأة له في المسئولية المالية للأسرة. ومن ناحية أخرى، فإن الغالبية العظمى من النساء العاملات قد خرجن للعمل بوعي زائف عن وضعهن في مكانة أدنى من الرجل، بمعنى آخر أنهن خرجن للعمل وهن غير واعيات بقدراتهن وحقوقهن وواجباتهن نحو أنفسهن ونحو المجتمع الكبير. وتعتقد الكثيرات منهن أن خروجهن ليس إلا لزيادة دخل الأسرة فحسب(قناوي، 1981: 54- 55).

وفي دراسة فهد الثاقب (1975) والتي أجريت في الكويت حول "عمل المرأة جاءت النتائج مؤكدة " أن موقف الرجال المتصلب إزاء عمل النساء أخذ يلين، لكنه ما زال محافظا بشكل عام. فقد أجاب 70% من أفراد العينة أنهم لا يعترضون على عمل المرأة في الاستخدام لدى الحكومة، وبخاصة التدريس كالحقل المفضل للعمل. ومن ناحية أخرى حين وضع أفراد العينة بين تفضيل العمل أو المنزل، اعتبرت الأغلبية أن المنزل أهم من العمل.

وفي دراسة أجريت على القيادات المتوسطة والعليا العاملة في مجال الإنتاج الصناعي لتقييم الدور الذي قامت به المرأة المصرية في مجال العمل، أجاب 78.3% أنهم يؤيدون خروج المرأة الى ميدان العمل، في حين أن 21.7% لم يؤيدوا ذلك. وأغلب الذين رفضوا عمل المرأة قالوا إن طبيعة المرأة لا تسمح لها بالعمل خارج المنزل، وأن رسالتها التي خلقت من أجلها هي أن تكون أما وربة منزل. وأرجع الباقي معارضتهم عمل المرأة بسبب الظروف الاجتماعية للمرأة المصرية والمشاكل التي يعاني منها المجتمع المصري مثل المواصلات وارتفاع نسبة البطالة المقنعة(النجار، 1981: 170-175).

وفي دراسة ميدانية أجراها محمود ميعاري على عينة ممثلة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين عام 1997، وعينة ممثلة أخرى عام 2001، على الثقافة السياسية في فلسطين(ميعاري 2003: 51) وجد أن 42% من أفراد عينة 1997، و 40% من عينة 2001 يوافقون (أو يوافقون بشدة) على أنه يجب على المرأة البقاء في البيت لخدمة زوجها وأولادها، وان لا تعمل خارج البيت. وهذا يعني أن أغلب المبحوثين في المسحين (58%-60%) يعارضون (أو يتحفظون على) وجهة النظر التقليدية هذه، ويؤيدون عمل المرأة خارج البيت.

1-1-3 أسباب خروج المرأة للعمل:

يرى حليم بركات (1982) أن عمل المرأة في المدينة يختلف بحسب الطبقة التي تنتمي لها وحسب الحاجة الاقتصادية لأسرتها. فنساء الطبقات الدنيا يعملن لقاء أجور منخفضة. وهناك زيادة في عدد نساء الطبقات المتوسطة اللواتي يعملن في التعليم والإدارات الخدمية والخاصة. أما نساء الطبقة الغنية، فإقبالهن على العمل محدود. فهن مترفات

ومنصرفات إلى التسلية والرياضة والزيارات والسفر واقتناء الملابس الفاخرة والمجوهرات. وفي جميع الحالات، فإن عمالة المرأة العربية في المدينة العربية، بصورة عامة، هو عمل هامشي، وهي بعيدة عن النشاط التجاري والحرفي، والأعمال التي تقوم بها هي امتداد لعملها في المنزل، ويغلب عليها طابع الخدمة. وحتى لو عملت المرأة في المدينة، فإن الذي يدفعها إلى ذلك غلاء المعيشة وتحسين أوضاع الأسرة. ولهذا فهي تسلم راتبها للزوج للتخفيف من أعباء العائلة أو لشراء ما تحتاج إليه الأسرة من مواد استهلاكية أو كمالية (بركات، 1982: 60).

وتشير الإحصاءات الفلسطينية إلى أن 40% من النساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر يعملن في سوق العمل. وهذا يدل على أن التعليم عامل مهم في إقبال المرأة على العمل والحصول على فرص عمل. وبشكل عام بلغت عام 2008 نسبة النساء العاملات من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية 18.3%. وأما النسبة في محافظة بيت لحم فقد بلغت 23.5%، وهي أعلى نسبة في الضفة الغربية، يليها نسبة العاملات في محافظة جنين(20.9%)، بينما اقل نسبة للنساء العاملات كانت في محافظة القدس(13.6%)(جهاز الإحصاء الفلسطيني 2008: 44).

وذكرت عفاف ناصر (1997) في دراستها أن بعض أصحاب المهن والأعمال يعتقدون أن النساء أقل إنتاجية من الرجال كقوة عاملة وخاصة النساء المتزوجات، وأن أهم الدوافع لخروج المرأة للعمل كان الدافع الاقتصادي.

وهنالك دراسات أخرى أجريت في أقطار عربية مختلفة(مثل مركز تنمية الأميرة رحمة لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، 1982؛ خفاجي ،1984) بينت أن بعض النساء المتزوجات يتوجهن للعمل، وذلك للتخفيف من أعباء غلاء المعيشة والمساهمة في المصاريف العائلية.

وقد وجدت نتائج متشابهة في دراسة رندة سنيورة (1992) التي أجريت على عاملات خياطة في الضفة الغربية، حيث تبين أن 60% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن خرجن للعمل بدافع الضرورة الاقتصادية، وأن 72% منهن يصرفن 50% من دخلهن على احتياجات أفراد المنزل (هندية وغزاونة ، 1993: 30–31). وتتفق دراسة هندية مع نتائج دراسة أبو زبدة(2002) في أن خروج المرأة للعمل كان بالأساس بدافع اقتصادي. لكن الأخيرة أضافت أن هناك سبباً نفسياً أيضاً لخروج المرأة للعمل يتمثل بإثبات شخصيتها، وقدرتها على العمل والانجاز.

وتوصلت أبو زبدة (2004) في بحثها، الذي تناول أسس تحديد أجور العاملين والعاملات في مشاغل الخياطة والنسيج في محافظة طولكرم، إلى أن هناك توافقاً بالرأي بين غير المتزوجات، ممن لديهن خبرة بين 8–16 سنة في العمل، في أن استمرارهن بالعمل ضروري اقتصادياً ونفسياً بالرغم من أن العمل غير مريح. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن المتزوجات بشكل عام يرأسن أسراً، وراتبهن اساسي للأسرة، وجميعهن يتقاضين أجوراً أقل من أجور باقي العاملات، وذلك بسبب مسؤولياتهن الانجابية. وجميعهن لا يستطعن ممارسة

عمل اضافي، ويأخذن اجازات عند مرض ابنائهن. فالخيارات أمامهن محدودة جداً، لكن عملهن ضروري اقتصادياً(أبو زبدة، 2004: 5).

وبعد مراجعة بعض الأدبيات التي تناولت عوامل خروج المرأة للعمل(قناوي، 1981؛ علام، 1991؛ سنيورة، 1992؛ الدقس، 2004؛ أبو زبدة، 2002)، يمكن القول أن هنالك عوامل متعددة ساعدت على خروج المرأة للعمل، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1- التعليم والتأهيل: لا شك في أن قاعدة التعليم اتسعت في العقود الأخيرة في المجتمعات العربية، وبخاصة لدى الإناث مما أفسح المجال أمامهن للعمل خارج المنزل، حيث أن متطلبات سوق العمل اليوم تحتاج غالباً إلى شهادات علمية متخصصة.

2- تشريعات وقوانين العمل: في معظم الأقطار العربية هنالك قوانين وتشريعات معمول بها نسبياً، والتي من شأنها أن تزيد من فرص العمل أمام المرأة (مثل قانون ساعات العمل، قانون إجازات الأمومة، والإجازات السنوية، ونظام العقود).

3- هجرة الذكور داخل الوطن أو خارجه: وهذه الهجرة (في دول مثل الأردن ومصر ولبنان وسوريا واليمن) هي عامل مؤثر في عمل المرأة. فقد أصبح في هذه الدول نقص في القوى العاملة في بعض المهن(مثل التعليم والطب)، مما أدى إلى دخول المرأة مجال الأعمال الشاغرة (الدقس،2004: 1-3).

4- البناء الاقتصادي للمجتمع: لقد شهد الاقتصاد العربي في العقود الأخيرة تقدماً ملحوظاً، مما أحدث تغيراً في التوزيع السكاني، حيث نرى محاولات تمركز بعض الأفراد في المدن أكثر من غيرها. وقد تزايدت الحاجة الماسة إلى زيادة دخل الأسرة لتزايد النفقات الاستهلاكية،

وتخفيف الأعباء على الزوج. وبالتالي زادت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة نتيجة لهذه التغيرات البنيوية في اقتصاديات البلدان العربية.

4-1-1 المهن التي تعمل فيها المرأة العاملة:

مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا بدأت المرأة تعمل في مجال الصناعة. وكان هنالك فصل بين العمالة النسائية والذكرية في العمل. وفي بعض الأحيان كان يسمح بتواجد الرجال (كمشرفين) في أماكن عمالة النساء. وترجع هذه التفرقة في مكان العمل إلى أساليب التنشئة الاجتماعية، وإلى قلق الرجال إزاء عمل النساء، ومشاركتهن في مواقع العمل، وإلى تقسيم العمل القائم على أساس النوع. ومع ظهور التنظيمات الصناعية الكبرى، كان للذكورة النصيب الغالب فيها، مما أدى إلى زيادة معارضة اشتغال المرأة في المجال الصناعي بصفة عامة، وفي مجال الإدارة الصناعية بصفة خاصة. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، وانشغال الرجال بالحرب، زادت مشاركة المرأة في المجال الصناعي، ولكن هذه الفرصة كانت مقصورة على النساء غير المتزوجات. وكما تشير الدراسات، فإن العمالة النسائية في تلك الفترة كانت تتقاضى أجوراً منخفضة، وتقوم بأعمال متدنية، وتعمل في مهن أصبحت فيما بعد مرتبطة بالمهن النسائية. على أية حال، فإن هذه الفترة قد شهدت، رغم التحيز ضد عمالة المرأة، زيادة ملحوظة في أعداد النساء العاملات في المجال الصناعي(علام، 1991: 26-27).

ويلاحظ أن نسبة عمالة المرأة في الصناعة في معظم الأقطار العربية متدنية، إذ وصلت في أعلاها إلى 26.4% في تونس، و 23.6% في المغرب، و 17.5% في لبنان، و

13% في مصر. بينما بلغت أدنى معدلاتها في الدول النفطية مثل الكويت(1.5 %) وقطر (0.5 %) والإمارات (1.5 %). وتفسر المعدلات المتدنية لنشاط المرأة في الدول النفطية بانخفاض نصيب الصناعة في توليد الدخل فيها(علام، 1991: 26-28).

ومنذ أواسط القرن الماضي بدأت المرأة تشتغل في وظائف جديدة كالوظائف المكتبية وأعمال السكرتارية والتمريض والتدريس والعمل الاجتماعي. وقد واكب ذلك زيادة ملحوظة في أجور النساء خاصة في المجال الصناعي. إلا أن ذلك لم يحقق المساواة مع الرجال في أجور المهنة والأعمال ذاتها. ومن الملاحظ أن العمالة النسائية لم تقتصر على طبقة معينة، بل ضمت عمالة نسائية من مختلف الطبقات الاجتماعية. ويرى البعض أن هذا يمثل "انعطافة هامة ذات مغزى في تاريخ العمالة النسائية، خاصة في ظل شيوع ثقافة الذكور في الإدارة الصناعية" (Blaxall, 1976: 50).

إن فرص العمالة في القطاع الصناعي للنساء العربيات هي فرص قليلة لإحجام أرباب العمل عن تشغيل المرأة، بسبب التكلفة الإضافية التي تتمثل في إجازات الوضع ووجوب توفير الحضانات، إذا زاد عدد العاملات في المصنع كما يحدث في مصر.

ويلاحظ اختلاف نسبة عمالة المرأة في الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. فعلى سبيل المثال نرى في الأردن أن نسبة العاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغت عام 2003 حوالي 28 %، لكنها ترتفع إلى حوالي 40 % في لبنان. وقد يكون أحد الأسباب التي ساهمت في رفع هذه النسبة هو هجرة الرجال اللبنانيين إلى الخارج. في حين نرى أن الرجل في البحرين مهيمن بالمطلق على مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، وبخاصة على المواقع العليا. بينما في مصر يختلف الأمر تماما، فقد تبين أن نسبة العاملات من النساء في شركة الاتصالات المصرية بلغت في عام 2003 حوالي 42 %، وهذه نسبة عالية جدا، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن جميعهن مهندسات يشغلن، إلى حد ما، مراكز متقدمة. ويوجد ارتفاع ملحوظ في نسبة المديرات في وزارة الاتصالات والتقانة في سورية، حيث قفزت، في عام 2003، إلى حوالي 80 % داخل الوزارة. وتعزو أدلبي (2006) انخفاض إقبال النساء، في بلدان أخرى، على الانخراط في عالم التكنولوجيا والمعلومات، لعدة أسباب، أهمها الانغماس في تدبير شؤون الأسرة. فهذا يعيق متابعتها التطورات المستمرة والمتلاحقة سريعا في عالم التكنولوجيا. كما أن انعدام ثقة أصحاب القرار بقدرة المرأة على العمل والإبداع يعيق انخراطها في هذا المجال(أدلبي، 2006: 2).

وأشارت دراسة أجراها مركز القدس للدراسات السياسية، على عينة مكونة من 103 سيدات من أربع مناطق في الأردن، هي عمان واربد والكرك والزرقاء، أن 40% من سيدات الأعمال في الأردن يمارسن التجارة، و أن معظم الأردنيات في سوق العمل يعملن في قطاعي التعليم والصحة وبنسبة بلغت 41.0% و 17.9% على التوالي من المجموع الكلي للنساء العاملات. وأن أعلى نسبة للعاملات كانت في العاصمة وبلغت 64.2% من المجموع الكلي للنساء العاملات. وأن 32% حصلن على العمل بالواسطة(شبكة الإعلام العربية،2008: 1).

وأشارت دراسة سهى هندية "نساء ورجال في القطاع غير الرسمي في الضفة الغربية فلسطين- عاملات وعمال البيوت في مجال صناعة الخياطة" (هندية، 1996: 57) إلى عدة نقاط من ضمنها:

* التحاق النساء بالعمل البيتي المأجور هو الى حد ما استراتيجية أساس البقاء، بينما يتصف هذا العمل بالنسبة للرجال بأنه استراتيجية أسرية قصيرة المدى، فرضتها ظروف البطالة.

* يشير العمل البيتي إلى أن النساء يعنين أكثر بما يعرف بالقماش الخفيف كي يشتغلنه، بينما يعطى الرجال إضافة إلى ذلك الجينز الذي يعتبر من القماش الثقيل والعمل عليه ليس سهلاً.

وجاء في دراسة هندية وغزاونة (1993)، التي أجريت على عينة من النساء العاملات في المصانع، أن غالبية النساء العاملات في المصانع تركزت أعمالهن في مجال الخياطة والنسيج بغالبيتها. وتجدر الإشارة إلى أن نوع العمل الذي يقمن به داخل المصانع محدد، إضافة إلى أنه في الحالات التي اكتسبت فيها العاملات مهارات فهي محددة في العمل على آلة واحدة في المصنع.

وقد أشارت دراسة جاد(1999) إلى أن النساء العاملات في الاقتصاد الرسمي يتركزن في مجال الأعمال المهنية والكتابية، وفي مجال القطاع الزراعي. ويعتبر المجال الأول مفتوحاً بشكل نسبي للنساء الحاصلات على مستوى عال من التعليم. وأما المجال الثاني فينظر إلى عمل النساء كمساعدة أكثر من كونه عملاً مأجوراً(جاد ، 1999: 60).

وتشير الإحصاءات الفلسطينية لعام 1998 أن الجزء الأكبر (45.9%) من النساء العاملات كن في قطاع الخدمات (مثل التعليم والرفاه الاجتماعي)، يليه قطاع الزراعة (29.1%) ثم الصناعة (16%). ونسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات في قطاع غزة كانت تقريبا ضعفي النسبة في الضفة الغربية (76.4% مقابل 40%). وعلى عكس ذلك فان 33.8% من النساء العاملات في الضفة الغربية عملن في الزراعة مقارنة مع 7.3% في قطاع غزة (PCBS, 1999: 53).

وتشير إحصاءات 2008 حول توزيع النساء العاملات في الأراضي الفلسطينية (15 سنة فأكثر) إلى أن 46.2% يعملن في قطاع الخدمات والتعليم والتمريض والسكرتارية، و 36% من إجمالي النساء العاملات يعملن في الزراعة والصيد والحراجة وصيد السمك، 9.5% يعملن في التعدين والصناعة التحويلية، و 7.7% يعملن في التجارة والمطاعم، و 0.4% يعملن في النقل والتخزين والاتصالات، و 0.2 % في البناء والتشييد. وأما النساء العاملات في محافظة بيت لحم فيتوزعن على النحو التالي: 42.3% يعملن في مجال في قطاع الخدمات والتعليم والتمريض والسكرتارية ، و 34.2% يعملن في التجارة والمطاعم والفنادق، و 10.7% يعملن في التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، و 0.5% يعملن في البناء والتشييد، و 12% يعملن في التجارة والمطاعم والفنادق، و 0.3% يعملن في النقل والتخزين والإتصالات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008: 41).

1-2. مشاركة المرأة في القرارات الأسرية:

1-2-1 السلطة في الأسرة العربية التقليدية:

يصف حليم بركات (2000) العائلة العربية التقليدية، وإلى حد ما المعاصرة أيضا، بأنها في الأساس وحدة إنتاجية تسودها علاقات التكافل والتعاون والاعتماد المتبادل؛ وأبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والامتيازات ومن حيث الانتساب؛ وهرمية لا يزال التمييز فيها قائما على أساس الجنس والعمر، حيث يعتبر الأب رأس ذلك الهرم؛ وممتدة مع نزوع واضح نحو النووية والقبلية في الوقت ذاته. وتتجلى وحدة العائلة بتوحد الهوية حتى الاندماج بين مختلف أعضائها. فيشارك جميع الأعضاء في إنجازات وإخفاقات أي عضو، حيث أن كل عمل حميد يقوم به أحدهم يصبح عملا حميدا للجميع، وكل عمل مشين يقترفه أحدهم هو عمل مشين يمس بشرف العائلة كلها. وهكذا تنشأ العضوية على حساب الفردية والتوحد في الهوية على حساب الاستقلالية بين أفراد العائلة. وبموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية تتعزز المسئولية الجماعية، أو العائلية. فيصبح ابن الأسرة مسئولا ليس فقط عن تصرفاته الشخصية بل مسئولا أيضا عن تصرف الأعضاء الآخرين (بركات، 2000: 362-363).

وهكذا، فالعائلة العربية، حسب حليم بركات، عائلة أبوية هرمية تماما كالمجتمع العربي، يقوم التمايز وتوزيع العمل حسب الجنس، والعمر. فيتسلط الكبير على الصغير، والذكر على الأنثى. إنها صورة مصغرة عن المجتمع، تمثل وحدة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، يتوارث فيها الجماعات هوياتهم وانتمائاتهم الطبقية والدينية والثقافية(بركات، 2004: 1-3).

عاشت المرأة في المرحلة العثمانية في إطار قانوني واجتماعي تابعة للرجل، وحبست في إطار دائرة خاصة معزولة فيما يسمى "حجرة الحريم"، وفصلت المرأة عن الرجل وخاصة

في الطبقات العليا. أما في الطبقات الدنيا فلبست الحجاب وغطاء الرأس، والقلة من النساء من كان بمقدورها العمل في القطاع العام (Arat, 1989, 23).

وتصف الدراسات الإمبريقية العائلة العربية في أواسط القرن الماضي بأنها ممتدة وبطركية، وبأن الأب مصدر السلطة الوحيد فيها. فقد أوضح حامد عمار في دراسته حول "البلوغ في قرية مصرية" (عن ميعاري، 2006) أن هناك تشديدا على أن يكون الطفل مطيعا لوالديه، وبخاصة لوالده وأن علاقة الوالدين (وبخاصة الأب) بالطفل هي علاقة سيطرة وخضوع مقرون بالخوف. ووصفت هيلما كرانكست، وهي عالمة إنسان فنلندية، في كتابها "الولادة والطفولة بين العرب" (عن ميعاري، 2006) العائلة في قرية أرطاس الفلسطينية والمجاورة لمدينة بيت لحم بأنها بطركية متشددة، وبأن الأب فيها حازم جدا ويجب إطاعته. وعلى البنت أن تطيع أمها أيضا، ويهذبها الأب إذا لم تفعل ذلك. كما عليها أن تضبط رغباتها الجنسية كي لا تجلب العار على الأب والعائلة كلها(ميعاري، 2006: 11) .

وفي دراسة كمية وكيفية أجراها أنتونفسكي وميعاري وبلانك حول "أنماط التنشئة الاجتماعية في قرية عربية"، أجريت في قرية إرطاس الفلسطينية في أوائل السبعينيات من القرن الماضي (عن ميعاري، 2006: 12) تبين أن تغيرا واضحا قد حدث في بنية العائلة. فأغلبية كبيرة من أسر القرية تحولت إلى أسر نووية، وتراجعت فيها السلطة البطركية. وأشارت إجابات الآباء والأمهات والأبناء والمقابلات المفتوحة معهم إلى وجود ميل نحو المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة. فقد ذكر 42% من الآباء و 44% من الأمهات أن الأب يقرر بخصوص مصاريف كبيرة للأسرة، وذكر 47% من الآباء و 43% من الأمهات

أن الأب والأم يقرران معا، وفقط 11% من الآباء و 13% من الأمهات ذكروا أن الأم تقرر. وبالنسبة لاختيار شريكة حياة الابن، ذكر 51% من الآباء و 29% من الأمهات أن الأب يختار شريكة حياة الابن، وذكر 16% من الآباء و 24% من الأمهات أن الأب والأم يختاران معا شريكة حياة ابنهما، وذكر 8% من الآباء و 26% من الأمهات أن الأم تقرر. وبالمقابل ذكر 25% من الآباء و 21% من الأمهات أن أبناءهم يختارون شريكات حياتهم بالتشاور معهم.

1-2-2 السلطة في الأسرة العربية المعاصرة:

في العقود الأخيرة بدأ النظام الأبوي يتعرض لتحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في المجتمع وبخاصة انتشار التعليم، واتساع مجالات التوظيف، وخروج المرأة للعمل، والهجرة من القرية إلى المدينة وقيام الأسرة النووية. ورغم ذلك يرى هشام شرابي (1992) أن هذا التغيير يأتي مشوها. فالمجتمع العربي المعاصر، من وجهة نظره، هو "مجتمع أبوي مستحدث"، ذلك لأنه يجمع بين الأبوية والحداثة الشكلية، والنظام الأبوي الاستبدادي لا يقتصر على العائلة بل يتعداها إلى المجتمع الواسع. فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، كالعلاقة بين الأب والابن، هي علاقة هرمية أو عمودية. ففي كلتا الحالتين تسود إرادة الأب (أو الحاكم) باعتبارها إرادة مطلقة، ويتم التعبير عنها بنوع من الإجماع القسري الصامت المبني على الطاعة والقمع. ويضيف هشام شرابي أن "الدولة ذات النظام الأبوي المستحدث، وبغض النظر عن بناها التشريعية والسياسية وأشكالها، ليست سوى نسخة مستحدثة عن السلطة الأبوية التقليدية" (شرابي، 1992: 25).

والنظام الأبوي، حسب وصف حليم بركات، أو "الأبوي المستحدث"، حسب وصف هشام شرابي، لا يزال راسخا في المجتمع العربي المعاصر، سواء كان ذلك في البادية أو القرية أو المدينة. فما نشهده من نزوع نحو المشاركة يكاد ينحصر في أوساط محدودة وعلى صعيد رمزي فقط. فالقرارات الأساسية والمهمة كتلك المتعلقة بالزواج والطلاق وتعليم الأبناء تصبح شأنا عائليا وليس شأنا فرديا، ويكون للأب دور متميز في اتخاذ مثل هذه القرارات العائلية.

وعلى عكس حليم بركات وهشام شرابي، فهناك دراسات أخرى(ميعاري: 2006؛ Arat 1989) أثبتت أن تحولات جدية قد حدثت في بنية الأسرة، وبخاصة في السلطة، في المجتمع العربي المعاصر. فقد أدى ظهور حركات الاستقلال في البلاد العربية إلى صعود شرائح اجتماعية، رافقها ظهور الأسرة النووية، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرات جديدة في حياة الأسرة تمثلت في تقلص السلطة الأبوية المطلقة، وتخفيف القيود المفروضة على المرأة، التي أصبحت تخرج من منزلها سواء للعمل أو التعليم، وإن كان ذلك في نطاق محدود. وبدأ يتحول الزواج من شأن أسري إلى شأن فردي. وبرزت نماذج من العلاقات الزوجية والأسرية القائمة على الاحترام والاعتراف بالمساواة. وظهرت أدوار مستقلة للأبناء والأم، وتحولت العلاقة من علاقة تبعية إلى علاقة تعاون متبادل في جو تسوده المساواة نوعا ما (Arat, 1989: 191- 233).

لقد أوضح تقرير الأمم المتحدة حول مساهمة المرأة العربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة في مصر (1994) أن أهم أشكال مشاركة المرأة العاملة على مستوى الأسرة هي

الإسهام في ميزانية الأسرة. فقد أشار التقرير أن 34% من النساء العاملات العازبات و 63% من النساء العاملات المتزوجات يساهمن في ميزانية الأسرة. وبذلك تمثل مساهمة النساء العاملات في ميزانية الأسرة عاملا مهماًعلى مستوى الأسرة. وبالإضافة إلى هذا فإن المرأة، وبخاصة المتزوجة، تتحمل الأعباء العائلية الكاملة. أما المشاركة في اتخاذ القرارات في مكان عملهن فقد كانت منخفضة (19.3 % من العاملات فقط يشاركن في هذا النوع من القرارات). وأرجع التقرير ذلك إلى غياب الفرص التي تتيحها الإدارة لذلك (تقرير الأمم المتحدة ،1994: 34(.

وأشار تقرير الأمم المتحدة حول مساهمة المرأة العربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة في اليمن (1994) إلى مساهمة المرأة العاملة في القرارات الأسرية بنسب تصل إلى حوالي نصف أفراد عينة الإناث، وذلك في مجال ميزانية الأسرة الشاملة وبيع وشراء الممتلكات، وبنسب أقل في حالات القرارات المتعلقة بزواج الأبناء وتعليمهم وميزانية الأسرة اليومية. أما بالنسبة للمشاركة في اتخاذ القرارات داخل المصانع، فقد كانت نسبة المشاركة ضئيلة للغاية، سواء فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالقسم الذي تعمل فيه المرأة أو فيما يتعلق بالمصانع ككل، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء العاملات في اتخاذ القرارات 15.8 % (من مجموع النساء العاملات داخل القسم)، و 10.3 % (من مجموع النساء العاملات في المصنع).

وأوضح تقرير الأمم المتحدة حول مساهمة المرأة العربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة في الجمهورية العربية السورية)1994: 35(أن عددا قليلا فقط من النساء العاملات

في المصانع يساهمن في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقسم الذي يعملن فيه. ويتراوح هذا العدد بين فردين و 3 أفراد سواء بالنسبة للإناث أو الذكور. ولا يوجد تباين بين الجنسين في هذا الشأن. وأشار التقرير ذاته عن العراق إلى أن مشاركة المرأة في القرارات الأسرية تمثل نسبة ضئيلة. فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في جميع القرارات 12.5%، ونسبة مشاركة النساء في بعض القرارات 32 %.

وأشار أيضاً تقرير الأمم المتحدة مساهمة المرأة العربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة في الأردن)1994: 36(إلى أن 50% من النساء العاملات في مصنع الألبان يشاركن بأكثر من نصف ميزانية الأسرة، و 30.8 % من النساء العاملات في مصنع النسيج يشاركن في القرارات الأسرية. وتبين أن 64% من النساء العاملات يشاركن في تحديد الميزانية بشكل كامل، و 60% من النساء العاملات يشاركن باتخاذ القرارات المتعلقة بتعليم الأبناء(الأمم المتحدة، 1994: 36).

وفي مسح عائلي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أجري خصيصا على الدول العربية، وجد أن أكثر من 80% من الرجال المستطلَعين في مصر وإيران والعراق والأردن والمغرب والسعودية يرون أنه يجب على الزوجات أن يخضعن لسلطة أزواجهن، فيما يختص بالقرارات الأسرية. وأوضح ما يزيد على 40% من المصريات المتزوجات، و 33% من المغربيات المتزوجات، و 12% من الأردنيات المتزوجات عدم وجود أي رأي لهن في القرارات التي تؤثر على صحتهن، مما يعني أن اغلب النساء المبحوثات يشاركن في اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتهن. في حين ذكرت 85%من المصريات، و 34%من المغربيات

والأردنيات أنه ليس لهن أي تأثير قي القرارات الأسرية التي تتعلق بالمصروفات الكبيرة (فارس، 2008: 2). وهذا يتفق مع ما أشارت إليه داغر(2004) في كتابها من أن المرأة الخليجية تحاول أن تأخذ مكانها الطبيعي في العمل مثل الرجل، ولكن الأخير ما زالت نظرنه لعمل المرأة مرهونة بمدى الحاجة لمعاشها. كما أن عملها يجب أن يكون في البيت لتتحمل كافة أعباء المنزل، ولهذا فهي تتحمل أعباء إضافية حتى وان عملت(داغر، 2004: 101-102).

1-2-3 السلطة في الأسرة الفلسطينية المعاصرة:

هناك مجموعة من الدراسات التي أشارت إلى عدم تغير في ادوار النساء، خاصة في مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية(مثل أوفنسن، 1994؛ هيبرغ، 1994؛ جاد 1999؛ عابد، 2004؛ عبد الله، 1997؛ رزق الله، 2006؛ أبو عودة، 2004؛ أبو نحلة، 2004). ودراسات أخرى أشارت إلى حدوث تغير في أدوار النساء(مثل مسح جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2000؛ أبو نحلة، 2003؛ عماوي، 2006؛ ميعاري، 2006؛ ميعاري، 2003).

حيث ترى غير أوفنسن (1994) أن التحول الاقتصادي في الاراضي المحتلة أصبح يحل محل الاقتصاد التقليدي القائم على الاكتفاء الذاتي. وهذا على المدى البعيد أصبح يشكل تحدياً للبنية التقليدية للسلطة في الامور الاقتصادية ضمن الأسرة. وبصورة خاصة، فان الوصول إلى سوق العمل الاسرائيلية مكن الكثيرين من الشباب الذكور تأسيس قاعدتهم الاقتصادية الخاصة بهم، بما يذهب الى أبعد من حدود سيطرة رب الأسرة، وبما يهدد تفوقه في مثل هذه الامور (أوفنسن، 1994: 198).

وبينت دراسة أوفنسن (1994) أن لبنية القربى في المجتمع الفلسطيني، كما هو في مجتمعات الشرق الأوسط الأخرى، الدور المهيمن في تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها. وعلى العكس مما يحدث في المجتمعات الغربية، فإن القرارات الخاصة بالاستهلاك وبنشاط توليد الدخل تعتبر أمورا تخص الأسرة. وتتحدد الحصة المخصصة للفرد من موارد الأسرة بصورة رئيسية، حسب العمر والجنس. وتكون السلطة النهائية لصنع القرار محصورة برب الأسرة في معظم الحالات. مع ذلك يجب عدم التقليل من أهمية النفوذ غير المعلن الذي تمارسه النساء، وخصوصاً زوجة رب الأسرة على صنع القرار. وتعتمد سلطة الأب على مركزه الرسمي وعلى معرفته بالشؤون الاقتصادية للأسرة، ويحظى بحصة الأسد من الموارد الاقتصادية لكونه الموفر الرئيسي لدخل الأسرة (أوفنسن، 1994: 173– 174).

وكشفت دراسة لهيبرغ(1994) حول التعليم في المجتمع الفلسطيني عن ضعف العلاقة بين التعليم والنفوذ بالنسبة للنساء، وخصوصا داخل العالم المنزلي. وربما ينجم ذلك عن الطريقة التراتبية الهرمية للسلطة القائمة على الجنس والعمر، والمتمثلة برب الأسرة. حيث يبدو أنه ليس للتعليم تأثير كبير على توزيع السلطة في المجتمع (هيبرغ، 1994: 145).

وفي دراسة لإصلاح جاد(1999) حول الأسر التي ترأسها نساء، في المجتمع الفلسطيني، وجد أن معظم تلك الأسر تعاني من الفقر. وذكرت الباحثة أن هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على رئاسة الأسرة من قبل امرأة، منها عوامل سياسية كالاستعمار والاحتلال والحروب، وعوامل ديمغرافية كالطلاق والانفصال والترمل أو الولادة خارج إطار

الرابطة الزوجية، وعوامل الهجرة، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية تتمثل بالتطور الاقتصادي. وبينت الدراسة، أن أكثر من 50% من الأسر تتلقى مساعدات من مؤسسات خيرية هي أسر ترأسها نساء.

وتوصل عبد الكريم عابد (2004: 55) في دراسته "السلطة والأدوار وتوجهات التنشئة الاجتماعية في الأسر التي ترأسها إمرأة في المجتمع الفلسطيني" إلى أن هناك خصوصية للأسرة الفلسطينية التي ترأسها نساء من خلال مجموعة من العوامل التي تقود إلى رئاسة امرأة للأسرة، والتي تتمثل بارتفاع نسبة الترمل نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يستشهد الكثير من الرجال ويتركون زوجاتهم على رأس الأسرة. وكذلك بوجود نسبة من النساء يرأسن أسرا نتيجة اعتقال أزواجهن من قبل الاحتلال الإسرائيلي لفترات طويلة. كما أن اضمحلال فرص العمل والبطالة نتيجة الاحتلال أدى إلى هجرة مكثفة للرجال بحثا عن العمل في الخارج لتوفير مصادر الدخل للعائلة. فالاعتقال والهجرة يرفعان من نسبة ربات الأسر المتزوجات اللواتي يرأسن أسراً. وكذلك فإن إجراءات الاحتلال وخاصة في السنوات الأخيرة زادت من تعقيد حياة ربات الأسر، من حيث صعوبات التنقل للمرأة في ظل الظروف الأمنية الخطيرة، وتدني المستوى المعيشي لأسرهن. وكذلك فإن هذه الظروف خلقت مناخا لمتابعة المرأة ومراقبة سلوكها، حيث تختلط الحرية الشخصية للمرأة في هذه الحالة مع الإجراءات الأمنية.

وفي دراسة تيسير عبد الله (1997) حول "مشاركة المرأة الفلسطينية في اتخاذ القرار المتعلق بالصحة الإنجابية والجنسية" تم التطرق إلى مجالات اتخاذ القرارات المتعلقة

بالإنجاب، والعلاقة الجنسية بين الزوجين, والتخلص من حمل غير مرغوب فيه، والزواج وتعليم الأبناء، والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين، وتحديد موعد الحمل، وتباعد فترات الحمل. وبينت الدراسة أن مشاركة المرأة ترتفع في اتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج والعلاقات الاجتماعية. ولكن هذه القرارات وسواها تبقى محكومة بمشاركة الزوج فيها، وأن القرارات المركزية تبقى بالنهاية في يد الرجل (عبد الله، 1997: 28).

وخلص مسح قام به جهاز الإحصاء الفلسطيني(1999) حول "الملكية والوصول إلى المصادر وسبل اتخاذ القرار في القضايا المتعلقة بالزواج والإنجاب في الأسرة الفلسطينية" إلى أن التعليم العالي للمرأة، وقوتها في سوق العمل، قد ساعد النساء غير المتزوجات الكبار في العمر على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج، والتصرف بالملكيات لديهن. ولكن ما زالت المرأة مقيدة بعلاقاتها مع الأخ والأب في اتخاذ القرارات في مثل هذه القضايا خاصة بالنسبة للنساء ذوات التعليم المحدود وغير العاملات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999).

في دراسة أيمن رزق الله(2006: 29) حول "ديناميكية العلاقة الجندرية في الريف الفلسطيني"، تبين أن المرأة تكون مبادرة في طرح قضايا مثل الحركة، والمشاركة في المناسبات، والمصروف اليومي، وشراء أجهزة. ولكن بقيت هذه المشاركة محدودة، وبقيت القرارات الرئيسية محصورة بيد الرجل. وبعمومية بقيت القرارات التي تساهم بها المرأة موضع تساؤل، حيث ما زالت مشاركة الرجل مشاركة أكبر من النساء في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة .

وترى ايلين أبو عودة(2004: 21–36) أن العلاقات في الاسرة المعاصرة ما زالت تسير بناءً على أسس هرمية من حيث السلطة والمسؤولية، ويتحدد فيه حقوق الأفراد وواجباتهم بناء على جنسهم مما يؤدي إلى ضرب مبدأ المواطنة، وسيطرة التقاليد الاجتماعية والثقافية الذي يتماشى مع مصلحة الجنس الأقوى، وهم الرجال، على جميع مناحي الحياة على حساب الجنس الأضعف، وهم النساء.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في مسيرة النضال الشعبي سواء بالمشاركة بطريقة عشوائية أو منظمة ضمن الأطر النسائية، إلا أن المتتبع لأحوال المرأة الفلسطينية يجد تمييزاً ضدها في مختلف المجالات (الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية). وهذا ما يدحض الرأي الآخر الذي يدعي بان التجربة النضالية للمرأة الفلسطينية جعلتها تتخلص من العوائق والتمييز الاجتماعي، مع الإشارة إلى بعض المزايا التي حصلت عليها المرأة من مشاركتها في العمل النضالي و النسائي(الصوراني،2002: 69–88).

وفي دراسة أجرتها لميس أبو نحلة(2004) حول "العائلة الفلسطينية في زمن الاحتلال وظروف الحرب" وجد أن قدرة النساء على التفاوض على حدود السلطة الأبوية تميزت بالمقاومة والصراع في العقود الأخيرة، مرحلة مدّ الأيديولوجية اليسارية العلمانية التي سيطرت على حركات التحرر الوطنية والأحزاب السياسية. بينما أدى المدّ الديني الشعبي السياسي في أعوام التسعينيات إلى تراجع في قدرة النساء على التفاوض والصراع. وقد كانت آفاق نجاح محاولات الصراع والتفاوض واسعة، ولكن تبين أيضاً أن القضايا التي نجحت النساء في التفاوض عليها كانت تلك المرتبطة بالقضية الوطنية، وتحديداً مقاومة الاحتلال،

كالتحرك بهدف التنظيم والعمل الجماهيري السياسي. بينما فشلت محاولات التفاوض على القضايا التي تعتبر ذات صلة وثيقة بثقافة النوع الاجتماعي، كتسجيل وكالة الأرض والبناء باسم الزوجة في فترة وجود زوجها في المعتقل(أبو نحلة، 2004: 18).

وبالرغم من أن الزوج أو الأب يعتبر رئيس الأسرة، إلا أن درجة التسلط والعنف لم تعد بتلك الدرجة الموجودة في الأسرة الممتدة التقليدية. كما أن النظرة إلى رئاسة الأسرة تختلف باختلاف الطبقة التي تنتمي إليها. فالأزواج ذوو الدخل الجيد يؤكدون مشاركة زوجاتهم لهم في رئاسة الأسرة حتى لو لم تكن تعمل. أما لدى الأزواج الفقراء فإن الزوجات تبقى خاضعة لسلطة مطلقة من قبل الرجل المعيل. ومع ذلك لا زال الرجل يتمتع بحق تحديد مكان الإقامة لأسرته، بغض النظر عن ظروف زوجته وأولاده. وعلى الرغم من الاتجاه نحو المشاركة بين الزوجين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، وإشراك الأبناء أيضا في هذه القرارات. إلا أن الكلمة الفصل والأخيرة هي للرجل الزوج أو الأب. هذا مع ضرورة التفريق بين اتخاذ القرار في مظهره الخارجي وبين متخذ القرار الفعلي. فعلى الرغم من أنه يبدو أحيانا أن الزوج صاحب القرار، لكنه في الواقع ليس كذلك (عابد، 2004: 47).

وعلى ضوء نتائج الدراسات السابقة نلاحظ أن عدم تغير في أدوار النساء داخل الأسرة الفلسطينية المعاصرة، وبحسب ادعاء هذه الدراسات، ترى أن الرجال تزداد استقلاليتهم الاقتصادية. وبالتالي ساعدهم ذلك في ترسيخ دورهم السلطوي. كما أن الأدوار داخل السلطة في الأسرة الفلسطينية المعاصرة مازالت تتوزع حسب العمر والجنس، حيث بقيت العلاقة هرمية داخل الأسرة الفلسطينية.

وكذلك الحال بالنسبة للأسرة التي ترأسها امرأة، فهي ترأس الأسرة في حالات نادرة (مثل سفر الزوج، وفاته، الطلاق، والاعتقال)، وهذا لا يعد مؤشراً على تغير في بنية الأسرة الفلسطينية المعاصرة. بل زاد من الضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية. وعلى الرغم من محاولات المرأة التفاوض على السلطة داخل الأسرة الفلسطينية إلا أنها بقيت ضعيفة، حيث أن القرار ما زال بيد الرجل.

وعلى عكس الدراسات السابقة فقد خلصت مجموعة من الدراسات إلى نتائج تشير إلى تغيير في ادوار النساء الفلسطينيات، خاصة في مشاركتهن في اتخاذ القرارات الأسرية. فقد أشار مسح الوصول إلى الموارد والملكية لعام 1999 الذي أجراه جهاز الإحصاء الفلسطيني، إلى أن 34.6% من العينة النسائية يعتقدن أن المرأة قادرة على إدارة ممتلكاتها (مقارنة مع 27.7% لعينة الرجال)، و 20.5% يعتقدن أن المرأة غير قادرة على إدارة ممتلكاتها (مقابل 27.4% من الرجال). كما أن 44.9% من عينة النساء والرجال يعتقدون أن المرأة تحتاج إلى بعض المساعدة في إدارة ممتلكاتها (PCBS, 2000: 38).

وقامت لميس أبو نحلة (2003) بدراسة حالة عن الأسرة الفلسطينية ودور المرأة. وتبين أن مشكلة بطالة الرجال قد أدت إلى تغيير في الأدوار داخل الأسرة ودفعت بنساء الأسرة إلى دخول سوق العمل غير النظامي. وقد أرجعت أبو نحلة ذلك إلى سياسات الاحتلال التي تتدخل في كل منحى من مناحي الحياة في فلسطين، حيث عدم الأمان وعدم الاستقرار للأسر الفلسطينية (أبو نحلة، 2003: 10).

وتشير دراسة حديثة بعنوان "تغيرات الاختيار الزواجي في الريف الفلسطيني" أجراها إياد عماوي (2006) إلى أنه في عهد الاحتلال الإسرائيلي تراجع دور الآباء في اختيار زوجات أبنائهم، وبالمقابل زاد دور الأبناء في اختيار زوجاتهم بأنفسهم؛ أو من خلال أصدقائهم ومعارفهم. فقد زادت نسبة الأزواج الذين اختاروا زوجاتهم بأنفسهم؛ أو من خلال أصدقائهم ومعارفهم من 30% في أواخر العهد الأردني إلى 48% في العقدين الأولين للاحتلال (1968-1987)، و 54% في فترة الانتفاضة الأولى (1988-1993)، و 60% في عهد السلطة الفلسطينية (1994-2000)، وإلى 72% في فترة الانتفاضة الثانية (2001-2005)،(عماوي، 2006: 19). وفي هذه الدراسة استعرض الباحث بعض الدراسات التي تشير إلى تراجع سلطة الآباء في عملية الاختيار الزواجي في أقطار عربية أخرى مثل الأردن ومصر واليمن.

وجاء في دراسة ميعاري (2006)، التي تناول فيها موضوع "السلطة في الأسرة الفلسطينية"، بالاعتماد على بيانات تم جمعها من عينة ممثلة للسكان البالغين المتزوجين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذين لهم أبناء متزوجون أو بنات متزوجات أو أبناء أو بنات في سن الزواج، أن أغلب الأزواج والزوجات يؤيدون مشاركة أفراد الأسرة في القرارات المهمة المتعلقة بالأسرة، وأن السلطة الممارسة بالفعل داخل الأسرة الفلسطينية المعاصرة لم تعد بطركية تسلطية، كما يحلو لبعض المنظرين العرب وصفها. كما وضحت الدراسة أن لدى بعض الأزواج والزوجات فجوة بين الاتجاهات نحو مشاركة أفراد الأسرة في السلطة والسلطة الممارسة بالفعل داخل الأسرة، مما يشير إلى وجود شخصية مزدوجة لديهم، فيتكلمون شيئا ويمارسون شيئا آخر.

وفي بحث آخر أجراه ميعاري(2003) حول "توجهات الفلسطينيين نحو الديمقراطية" تبين أن الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يؤيد أغلب عناصر الديمقراطية السياسية مثل حرية الرأي والانتخابات الدورية واستقلالية القضاء. وبالنسبة للاتجاهات نحو الديمقراطية الاجتماعية (وبخاصة نحو تحرر المرأة ومساواتها بالرجل)، فقد أظهرت النتائج أن الجمهور الفلسطيني يتحلى بأغلبيته بتوجهات اجتماعية ديمقراطية تتمثل بتأييد حق المرأة في التعليم، وحقها في اختيار شريك حياتها، وحقها في المشاركة باتخاذ القرارات العائلية المهمة. كما يؤيد هذا الجمهور، ولكن بدرجات أقل، حق المرأة في العمل خارج البيت وحقها في المشاركة في السلطة السياسية على المستويين المحلي والمركزي (ميعاري، 2003: 45-51).

1-2-4 أثر عمل المرأة على السلطة داخل الأسرة:

قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة(2007) بدراسة في ثلاث دول عربية وهي لبنان والعراق واليمن. وتكونت عينة الدراسة من 602 أسرة لبنانية، و 500 أسرة يمنية، و 600 أسرة عراقية. وتم جمع البيانات بواسطة استبانة تضمنت 34 سؤالاً مقفلاً وجهت للزوج والزوجة، تتعلق بالأعمال والمهام المنزلية وتربية الأبناء، والمساعدة في الأعمال المنزلية، وكيفية اتخاذ القرارات بين الزوجين، واحترام خصوصيات الزوج والزوجة، والأنشطة المشتركة بين الزوجين، وطرق حل المشكلات الزوجية. وركز التحليل على العلاقة بين المستوى العلمي والاقتصادي للزوج والزوجة، وبين الشراكة بينهما. وكان من أبرز النتائج المشتركة لهذه الدراسة، على صعيد الدول الثلاث، أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين ومستوى دخل الأسرة ارتفعت الشراكة بينهما. ومن النتائج

المشتركة أيضاً أن الأعمال المنزلية غالباً ما تكون على عاتق الزوجة. ويتشارك الأزواج باتخاذ القرار الموحد في أمور الإنجاب، والذهاب إلى الطبيب، وسياسة تربية الأولاد، بينما تتحمل غالب النساء مسؤولية تربية الأولاد(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2007: 2-3).

وهنالك دراسات أخرى تشير إلى أن عمل المرأة باجر خارج البيت يزيد من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. فترى رفيقة حمود(1997: 162-163) أن المستوى الاقتصادي ومستوى التعليم يلعبان دوراً هاماً في إفساح المجال للمرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات. فالنساء العاملات المتعلمات اللواتي ينتمين إلى الطبقات المتوسطة والعليا هن أكثر استقلالاً ويشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من النساء العاملات الأميات، اللواتي ينتمين إلى الطبقات الاقتصادية الاجتماعية الدنيا.

وأشارت ضحى المغازي (1987) في دراستها "أدوار النساء في الريف المصري" إلى أن هناك فرقا بين صناعة القرار في الأسرة وصناعته بين الزوجين. ورأت أن العمل خارج البيت يساهم أكثر من العمل داخل البيت في مجال صناعة القرار. وخلصت الدراسة إلى أن الرجل يقرر غالبية القرارات المتعلقة بالأسرة الريفية في مصر، وأن المرأة تأخذ مساحة أكبر في اتخاذ القرار في حالة غياب الزوج، وذلك بافتراض أن المرأة في هذه الحالة تحتل مكان الرجل، وبذلك تحصل على قرارات ذات أهمية كان يقوم بها الرجل، وأن غيابه يعطيها فرصة أكبر لإظهار سلطتها وقوتها.

وهنالك دراسات أجريت في المجتمع الفلسطيني تناولت العلاقة بين عمل المرأة والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية:

جاء في دراسة لازدهار صوافطة (2005)أن القرار في العلاقات الأسرية ظاهرياً للمرأة لكنه ضمنياً للرجل. حيث أن المرأة مهما يكن لها من المكانة العلمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية فإنها لا تملك صنع القرار في كثير من الأمور المتعلقة بأسرتها وحياتها. وتكون الكلمة الأولى والقرار النهائي للرجل. وتستنتج الباحثة صوافطة أن عدم المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة عملية ليست مقصورة على النساء ربات المنازل اللواتي لا يعملن ولا يتلقين راتباً، وإنما يشمل العاملات، فهن لا يستطعن أخذ قرار داخل الأسرة بشكل عام. كما أنهن لا يملكن حق التصرف في رواتبهن التي يقبضنها لقاء عملهن إلا بجزء يسير جداً هو عبارة عن مصروف جيب للأطفال أو شراء بعض الحاجيات البسيطة. فيما عدا ذلك يكون القرار للرجل خاصة عندما يتعلق الأمر بشراء أجهزة كهربائية أو غرفة أطفال أو اقتناء المجوهرات الثمينة.وتضيف الباحثة أن هنالك نماذج لزوجات يعملن بينما أزواجهن عاطلون عن العمل. فمنهن من تخصص جزءًا من راتبها وتقيم به مشروعاً صغيراً لزوجها، كمحل بقالة أو تؤسس له مصنعاً متواضعاً وأحياناً تطلب منه أن يسجله باسمها فيرفض (صوافطة، 2005: 1-3).

ومن ناحية أخرى، هنالك دراسات أوضحت أن عمل المرأة الفلسطينية خارج المنزل يزيد من سلطتها داخل المنزل. ففي دراسة أيمن عبد المجيد (2005: 222) حول "آليات ومسببات القوة والسلطة للنوع الاجتماعي داخل الأسرة الفلسطينية"، تبين أن عمل النساء خارج المنزل (العمل المأجور) زاد من قوة النساء في إدارة وتوزيع المصادر التي تملكها

الأسرة باعتبارها مساهما رئيسيا في دخل الأسرة. كما عملت مشاركتها الاقتصادية على رفع قوتها التفاوضية ومشاركتها في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة. بينما لم تعمل مشاركتها الاقتصادية على إعادة توزيع الأعباء المنزلية على باقي أفراد الأسرة، حيث تضاعف عمل المرأة في المنزل وخارجه.

وبينت الدراسة التي قام بها عبد الكريم عابد (2004: 208) حول "السلطة والأدوار وتوجهات التنئشة الاجتماعية في الأسرة التي ترأسها امرأة في المجتمع الفلسطيني" أن متغير العمل مهم في تحديد مدى السلطة التي تحوزها المرأة. فالمرأة التي تعمل وترأس أسرة أكثر قدرة على اتخاذ القرارات من المرأة غير العاملة.

ومن خلال الدراسات السابقة نلاحظ أنها خلصت إلى نتائج مغايرة للدراسات التي ادعت عدم حصول تغير واضح في دور النساء داخل الأسرة الفلسطينية المعاصرة. فقد خلصت مجموعة من الدراسات إلى هنالك تغيراً حصل للسلطة داخل الأسرة الفلسطينية المعاصرة، بحيث أن المرأة تشارك في القرارات الأسرية، حيث تمكنت من المشاركة في إدارة ممتلكاتها. كما أن السلطة لم تعد بطركية كما كان الحال في الأسرة الفلسطينية التقليدية، فقد حصل تراجعاً في دور الآباء المركزي خاصة في اختيار زوجات لأبنائهم، وأصبح هنالك توجها عاماً في المجتمع يؤيد حق المرأة في التعليم واختيار شريك حياتها، وحقها في المشاركة في القرارات الأسرية والسياسية.

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة يتضح لنا أن القرارات الأسرية بشكل عام تبقـــى بيد الرجل. وما زالت المرأة تعاني من قلة المشاركة في القرارات الأسرية. وهنالك اضطهاد

وهضم لحقوقها بشكل عام سواء داخل الأسرة أو في العمل والمجتمع. وكنتيجة للثقافة البطركية السائدة في المجتمع الفلسطيني. فقد أشار هشام شرابي أن هذا النوع من المجتمعات بقي محافظاً وان بدا بشكله الخارجي تقدمياً، إلا أن إحدى سماته النفسية والاجتماعية الأساسية هي هيمنة الأب (البطريرك)، إذ أنه المركز الذي تنتظم حوله العائلة، بنمطيها المدني والطبيعي. وتبعا لذلك، فان العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وبين الأب والابن، والزوج والزوجة، هي علاقات عمودية تتجسد فيها شبه الإرادة المطلقة القائمة على الإكراه والعادة(شرابي، 2000: 35-75).

وعليه سيتم محاولة تبني الإطار ألمفاهيمي الذي استخدمه هشام شرابي خاصة في موضوع تحليله للنظام الأبوي المستحدث، ومعالجته لتحرر المرأة من المجتمع ألبطركي، والذي ما زال يراوح مكانه. إلا إذا أخذ بعين الاعتبار تحرر المرأة من النظام الأبوي، وقد يساعد في ذلك انفتاحها على التعليم، وانصرافها إلى العمل. وبالتالي تحقيق استقلالها الاقتصادي، حيث يعتبر شرابي أن الاستقلال الاقتصادي هو الأساس لنشوء الديمقراطية.

تركز هذه الدراسة على أثر عمل المرأة بأجر خارج المنزل على مشاركتها في اتخاذ القرارات السرية، وتكمن أهميتها في ضوء قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع والنتائج (أو وجهات النظر) المتباينة التي توصلت إليها.

2. منهجية الدراسة

2-1. مشكلة الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة أثر عمل المرأة خارج المنزل في مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. وستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

في أي مهن أو أعمال تعمل المرأة العاملة خارج المنزل؟

ما أسباب عمل المرأة خارج المنزل ؟

ما أثر عمل المرأة خارج المنزل في مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية؟

ما أثر بعض متغيرات الخلفية الاجتماعية(عدد أفراد الأسرة، الديانة، دخل الأسرة عدد سنوات الدراسة، والعمر) في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية ؟

2-2 **فرضيات الدراسة:**

الفرضية الرئيسية في هذه الدراسة:

* المرأة العاملة تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من المرأة غير العاملة. وقد يعود ذلك إلى استقلاليتها الاقتصادية عن الزوج ومشاركتها في ميزانية الأسرة.

وبالإضافة إلى ذلك ستفحص الدراسة الفرضيات التالية:

* مع ارتفاع مستوى تعليم المرأة تزيد مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. وقد يعود ذلك إلى انفتاحها على الثقافة الغربية، حيث تحظى المرأة بمكانة أعلى.

* كلما زاد دخل الأسرة زادت مشاركة المرأة في القرارات الأسرية، وقد يساهم في ذلك زيادة الدخل الاقتصادي للأسرة، وبالتالي تزداد فرصة شراء أو بيع عقار مثل بيت، أرض، سيارة، وشراء أو بيع أدوات كهربائية مثل تلفاز ثلاجة، غسالة.

* النساء الصغيرات في السن يشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من النساء الكبيرات في السن. وقد يعود ذلك إلى أن السلطة في الأسرة الفلسطينية التقليدية هي بطركية، والنساء المتقدمات في العمر نشأن حسب الثقافة البطركية.

* المرأة المسيحية تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من المرأة المسلمة. وقد يعود ذلك إلى الفهم الشعبي للدين الإسلامي، الذي يرى من أن الرجال قوامون على النساء، وعدم جواز الاختلاط، بالإضافة إلى أن المجتمع العربي مجتمعاً محافظاً، وما زالت نظرته تقليدية لدور المرأة. أما المسيحيين فقد ساعد انتشار المدارس التبشيرية لديهم على تشجيع دور المرأة، وهم يختلطون مع بعضهم ذكورا وإناثاً أكثر من المسلمين.

* كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما قلت مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية. فقد يكون السبب في ذلك ضغط التربية والخدمات المقدمة للأولاد بشكل عام.

2-3 أهمية الدراسة:

ركزت بعض الدراسات السابقة (هندية،1996؛ هندية وغزاونة، 1993؛ تقرير الأمم المتحدة، 1994؛ أبو زبدة،2002؛ سنيورة،1992؛ علام،1991؛ قناوي،1981؛ الدقس،2004؛ ناصر،1997) على أهمية العمل ونوع العمل الذي تقوم به المرأة وأسباب خروج المرأة للعمل. في حين ركزت دراسات أخرى على اثر عمل المرأة على الناحية الاقتصادية والسياسية والنفسية للأسرة(النجار،1981؛ دائرة الإحصاء المركزية للأعوام، 1998، 2003، 2004، 2005، 2008). بينما وجدت عدداً قليلاً من الدراسات غير الامبريقية التي تطرقت الى أثرعمل المرأة خارج المنزل على اتخاذ القرارات الأسرية، والتي توصلت الى

نتائج متباينة(حمود، 1997؛ صوافطة، 2005؛ عبد الرازق، 2006). ولذلك أرى ضرورة القيام بهذا البحث لدراسة أثر عمل المرأة الفلسطينية في مدى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. وذلك من خلال مقارنة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بين النساء العاملات وغير العاملات. ذلك لأنني لاحظت في الدراسات التي تناولتها في الأدبيات السابقة أنها لم تقارن المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بين النساء العاملات وغير العاملات، وهذا دفعني للقيام بإجراء هذا البحث المقارن.

2-4 قياس متغيرات الدراسة :

المتغير التابع: المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية:

تم قياس المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بواسطة أسئلة عن المشاركة الفعلية في أمور عديدة (مثل اختيار العمل، اختيار شريك الحياة، اختيار زوج البنت وزوجة الابن، تحديد مكان السكن تحديد موعد الزفاف، تنظيم النسل.....الخ) (انظر فقرات الاستبانة 11-28).

المتغير المستقل الرئيسي: عمل المرأة (تعمل أو لا تعمل):

تم قياس هذا المتغير بواسطة الأسئلة التالية:

هل تعملين باجر خارج المنزل؟ 1- نعم 2- لا

إذا نعم، ماذا تعملين؟

1- معلمة 2- عاملة 3- مهنة تحتاج إلى دراسة جامعية مثل (مهندسة، عاملة اجتماعية طبيبة) 4- غير ذلك حددي---------

لماذا تعملين (ما هو السبب الرئيس).....

أما المتغيرات المستقلة الأخرى فقد تم قياسها كما يلي:

الديانة: تم قياسها بواسطة السؤال التالي:

ما هي ديانتك؟ 1- الإسلام 2- المسيحية.

العمر: تم قياسه بواسطة السؤال المفتوح التالي:

كم عمرك :----------

عدد السنوات الدراسية: تم قياسه بواسطة السؤال المفتوح التالي:

كم سنة دراسية أنهيت بنجاح؟----------

دخل الأسرة: تم قياسه بواسطة السؤال المقفل التالي:

كم معدل دخل أسرتك الشهري بالشيكل(من جميع مصادر الدخل)؟

1- اقل من 1000شيكل 2- 1000-1499 3- 1500-1999

4- 2000-2499 5- 2500-2999 6- 3000-3999

7- 4000-4499 8- 4500- 4999 9- 5000 شيكل فأكثر

عدد أفراد الأسرة: تم قياسه بواسطة السؤال المفتوح التالي:

ما عدد أفراد أسرتك؟----------

ولغرض تحليل الانحدار أعيد ترميز قيم بعض المتغيرات المستقلة لتكون مناسبة لتحليل الانحدار على النحو التالي:

العمل: أعيد ترميز تعمل "1" ولا تعمل "صفراً".

الديانة: أعيد ترميز مسلم "1" والمسيحي "صفراً".

دخل الأسرة: أعيد ترميز هذا السؤال بواسطة إبدال كل فئة دخل بقيمة تمثل وسطها.

أما باقي المتغيرات(العمر، عدد أفراد الأسرة، وسنوات الدراسة) فهي رقمية، وتم الحصول على إجابات رقمية دقيقة عليها، ولذلك فهي تناسب تحليل الانحدار.

ولغرض تحليل الانحدار أيضاً، تم بناء فهرس (index) ليعكس فقرات المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، التي بلغت 18 فقرة. وقد تم ذلك بواسطة جمع الإجابات عنها، مع استثناء المبحوثين الذين لم يجيبوا عن أي واحد من هذه الفقرات أو الأسئلة. وكان معامل الثبات، الذي يقيس الاتساق الداخلي بين فقرات الفهرس، عالياً(Alpha= 0.90).

2-5 مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المتزوجات، العاملات وغير العاملات في مدينة بيت لحم، والبالغ عددهن حسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2007) حوالي 15000 امرأة. وقد تم اختيار عينة تتكون من 200 امرأة، (100 امرأة عاملة و 100 امرأة غير عاملة) وذلك كما يلي:

في البداية تم الحصول على خارطة جوية للمنازل ضمن حدود بلدية بيت لحم وذلك من مؤسسة "أريج" المتخصصة في الصور الجوية والأبحاث الجغرافية. وبعد استثناء منازل المخيمات الفلسطينية من الخارطة، تم ترقيم المنازل وكان عددها 3136 منزلاً. ومن هذه المنازل تم اختيار عينة عشوائية منتظمة تتكون من مئة منزل(نسبة المعاينة = 31/1).

ولاختيار عينة تتكون من 200 امرأة نصفهن عاملات، والنصف الآخر غير عاملات، تقرر أن مقابل كل إمرأة عاملة في عينة المنازل المنتظمة نقابل إمرأة غير عاملة في أقرب منزل مكانياً لمنزلها، ومقابل كل إمرأة غير عاملة في عينة المنازل نقابل إمرأة

عاملة أيضاً في أقرب منزل مكانياً. وبهذه الطريقة تم جمع بيانات من مئة إمرأة عاملة ومئة إمرأة غير عاملة. وهكذا فان عينة النساء المتزوجات في هذه الدراسة ليست عينة ممثلة للنساء المتزوجات في مدينة بيت لحم بسبب التمثيل الزائد للنساء العاملات فيها. وفي الواقع فإن العينة الإجمالية تتكون من عينتين: عينة تتكون من مئة إمرأة عاملة تمثل النساء العاملات، وعينة تتكون من مئة إمرأة غير عاملة تمثل النساء غير العاملات.

2-6 جمع البيانات:

تم جمع البيانات بطريقتين: بواسطة استبانة تتكون من 28 سؤالاً، منها عشرة أسئلة تقيس الخلفية الاجتماعية للنساء، و 18 سؤالاً تقيس المتغير التابع، وهو مدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية. وقام الباحث بجمع البيانات مع فريق مكون من ثلاثة أشخاص (ثلاث فتيات تخصص علم الاجتماع وخدمة اجتماعية من جامعة بيت لحم، تم تدريبهن لهذا الغرض). وقد تم جمع البيانات في الفترة ما بين 1- 25/11/ 2008 حتى وصل العدد إلى 200 استبانة نصفها من النساء العاملات، والنصف الآخر من غير العاملات. كما تم جمع بيانات عن طريق المقابلات المفتوحة والمتعمقة مع عشرة نساء، خمس نساء عاملات، وخمس نساء غير عاملات.

2-7 **الصدق والثبات:**

للتحقق من أداة القياس قمت بعرضها على المشرف على الرسالة د.محمود ميعاري، والذي أبدى الملاحظات حولها. أما الثبات فتم التحقق منه، كما ذكرت، بفحص الاتساق

الداخلي لفقرات المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بحساب معامل الثبات ((Cronbach alpha، حيث بلغ 0.90، وهذا يعتبر معامل ثبات عالياً.

2-8 طريقة التحليل:

تم فحص أثر عمل المرأة في مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية بطريقتين.

الطريقة الأولى هي فحص العلاقة بين عمل المرأة (عاملة وغير عالمة) وبين كل مؤشر (أو فقرة) للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، بعد إعادة تصنيف إجابات المبحوثين على كل مؤشر إلى فئتين(لا تشارك مطلقاً أو لا تشارك و تشارك أو تشارك كثيراً). وقد تم فحص العلاقة بواسطة جدول يوضح الفروق في كل فقرة بين النساء العاملات وغير العاملات والدلالة الإحصائية لهذه الفروق (Chi-Squre Test).

أما الطريقة الثانية، وهي طريقة التحليل الرئيسة في هذا البحث، فهي تحليل الانحدار المتعدد(Multiple Regression Analysis)، الذي يفحص تأثير عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخلفية الاجتماعية للمرأة (العمل، عدد أفراد الأسرة، الديانة، دخل الأسرة، عدد سنوات الدراسة والعمر) على مدى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية(متغير تابع). ويمكن الإشارة إلى أن تحليل الانحدار المتعدد يركز على التأثير المباشر والصافي لكل متغير مستقل على المتغير التابع بعد تثبيت (أو منع تأثير) المتغيرات المستقلة الأخرى (مثلا تأثير عمل المرأة على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بعد تثبيت العوامل المستقلة الأخرى، مثل عدد أفرد الأسرة، الديانة، العمر.....الخ). ويعطي تحليل الانحدار أيضاً، بواسطة معامل

الارتباط المتعدد(R2) تقديراً لمجموع التأثير الذي تحدثه المتغيرات المستقلة مع بعضها على المتغير التابع.

3. تحليل البيانات

3-1. الخلفية الاجتماعية للنساء العاملات وغير العاملات

تشير مقارنة بعض متغيرات الخلفية الاجتماعية للنساء العاملات وغير العاملات في جدول رقم (1) إلى ما يلي:

العمر:

تشير مقارنة العمر إلى أن النساء العاملات اكبر قليلاً من غير العاملات، فالجزء الأكبر من غير العاملات (40%) يتركزن في الفئة العمرية 18-29، بينما الجزء الأكبر من النساء العاملات (51%) يتركزن في الفئة العمرية 30-39. وقد يعود ذلك إلى أن اغلب النساء العاملات قد انهين دراستهن الجامعية ثم بدأن العمل بعد ذلك.

عدد سنوات الدراسة:

وتشير مقارنة عدد سنوات الدراسة للنساء العاملات وغير العاملات إلى أن النساء العاملات أكثر تعليماً من غير العاملات. فجدول رقم 1 يوضح أن أغلب النساء العاملات (56%) أنهين 16 سنة دراسية فأكثر (دراسة جامعية)، بينما أغلب النساء غير العاملات(57%) أنهين 12 سنة دراسية أو أقل.

دخل الأسرة:

يوضح لنا جدول رقم 1 أن نصف النساء العاملات (50%) كان دخل أسرهن 4500 شيقل فأكثر، بينما أقلية ضئيلة من النساء غير العاملات (11%) ذكرن أن أسرهن حصلت

على مثل هذا الدخل. وهذا وضع طبيعي، حيث أن دخل النساء العاملات مع أزواجهن يزيد من دخل أسرهن.

عدد أفرا الأسرة:

وتشير مقارنة عدد أفراد الأسرة بين أسر النساء العاملات وغير العاملات إلى أن عدد أفراد الأسرة لدى الجهتين متشابه إلى حد كبير. فقد تبين من الجدول رقم (1) أن أغلب النساء العاملات (57%) يبلغ عدد أفراد أسرهن 4-6 أفراد، وكذلك فان نصف النساء غير العاملات (50%) ذكرن أن عدد أفراد أسرهن هو 4-6 أفراد. مع ذلك يلاحظ أن اسر النساء غير العاملات اكبر قليلاً من اسر النساء العاملات. فقد ذكرت 33% من النساء غير العاملات، و 19% من النساء العاملات، أن عدد أفراد أسرهن 7 أفراد فأكثر.

الديانة:

وبالنسبة للديانة، فتشير المقارنة في جدول رقم (1)، بين النساء العاملات وغير العاملات، إلى أن أغلب النساء العاملات وكذلك اغلب النساء غير العاملات هن مسلمات. مع ذلك يلاحظ أن نسبة المسيحيات تزيد بين النساء العاملات عنها بين النساء غير العاملات (33% مقابل 9%). وهذا يعني أن العمل خارج المنزل يزيد لدى النساء المسيحيات عنه لدى المسلمات، وقد يعود ذلك إلى أن المسيحيين بشكل عام لا يعارضون الاختلاط في العمل مع الرجال. في حين أننا نلمس بعض التحفظ لدى المسلمين نحو الاختلاط في العمل بين الرجل والمرأة. بالإضافة إلى أنه يلاحظ اهتمام الطائفة المسيحية بتعليم النساء أكثر من النساء المسلمات.

جدول رقم (1)

بعض متغيرات الخلفية الاجتماعية للنساء العاملات و غير العاملات في بيت لحم، 2008 (نسب **مئوية**)

المتغير		**النساء العاملات**	**النساء غير العاملات**
		%	%
العمر	29-18	14	40
	39-30	51	17
	49-40	15	23
	50فأكثر	20	20
	المجموع	100	100
عدد السنوات الدراسية	6 أو أقل	10	00
	9-7	02	28
	12-10	08	49
	15-13	24	16
	16 فأكثر	56	07
	المجموع	100	100
معدل دخل الأسرة بالشيكل	أقل من 1000	00	16
	1999-1000	08	25
	2999-2000	07	29
	4499-3000	35	19
	4500فأكثر	50	11
	المجموع	100	100
عدد أفراد الأسرة	3-1	24	16
	6-4	57	51
	9-7	19	27
	10فأكثر	00	06
	المجموع	100	100
الديانة	مسلمة	67	91
	مسيحية	33	09
	المجموع	100	100

3-2. ظروف المرأة العاملة:

يوضح جدول رقم (2) توزيع النساء العاملات على عدد من المتغيرات المتعلقة بظروف العمل: المهنة، سبب الخروج للعمل والدخل الشهري للمرأة.

جدول رقم (2)

النساء العاملات في بيت لحم حسب المهنة وسبب الخروج للعمل والدخل الشهري،2008(نسب مئوية)

المتغير		%
المهنة	معلمة ابتدائية	14
	عاملة في مصنع	05
	مهنة تحتاج إلى دراسة جامعية	56
	الخدمات	18
	السكرتاريا	07
	المجموع	100
سبب الخروج للعمل	تقضية الوقت	07
	تحقيق الذات	14
	تحسين الدخل	71
	المساهمة في تطوير المجتمع	08
	المجموع	100
الدخل الشهري للمرأة العاملة بالشيكل	أقل من 1000	07
	1000-1999	31
	2000-2999	42
	3000-4499	15
	4500 فأكثر	05
	المجموع	100

يشير جدول رقم(2) أن أغلب النساء العاملات (56%) يعملن في مهنة تحتاج إلى دراسة جامعية (مثل مرشدة، طبيبة، ممرضة..الخ). وهذا يدل على أن الدراسة الجامعية هي من متطلبات العمل في أغلب المؤسسات الموجودة.

وتشير النتائج في الجدول رقم (2) إلى أن أغلب النساء العاملات(71%) توجهن للعمل لأسباب اقتصادية(تحسين الدخل)، يليه سبب تحقيق الذات(14%)، ثم المساهمة في تطوير المجتمع(8%)، وأخيراً تقضية الوقت(7%). وهذا يدل على أن عمل المرأة يشكل عاملاً اقتصاديا مهماً ومساعداً في تحسين الدخل للأسرة الفلسطينية.

ويوضح جدول رقم (2) أيضاً أن دخول النساء العاملات متدنية بشكل عام، فقد ذكرت 80% منهن أن دخولهن الشهرية أقل من 3000شيكل.

3-3. المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية:

يوضح الجدول رقم (3) أن أغلب النساء العاملات وغير العاملات يشاركن في اتخاذ أغلب القرارات الأسرية مثل اختيار شريك الحياة، وتحديد عدد أفراد الأسرة، وشراء أدوات كهربائية وبيع أو شراء عقار للأسرة، وتحديد قيمة المصروف الشهري. ويلاحظ أن المشاركة تقل نسبياً في اتخاذ القرارات المتعلقة ببعض الأمور مثل تحديد قيمة المهر، وتحديد موعد زفاف الأبناء، وتحديد مكان السكن. وهذا يعني أن هناك تغييرا قد حصل في النظرة التقليدية نحو مشاركة المرأة الفلسطينية في اتخاذ القرارات الأسرية. وتبين أن المرأة الفلسطينية تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية بشكل عام.

كما يوضح الجدول رقم (3) أيضاً أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بين النساء العاملات وغير العاملات. وهذه الفروق تظهر في جميع الفقرات باستثناء ثلاث فقرات تتحدث عن المشاركة في اتخاذ القرار الذي يتعلق بزيارة الأصدقاء، والمشاركة في المناسبات العائلية، وتحديد نوعية عقاب الأبناء إذا أخطأوا.

جدول رقم (3)

مشاركة النساء في بيت لحم في اتخاذ القرارات الأسرية، 2008(نسب مئوية)*

الفقرة	النساء العاملات	النساء غير العاملات	مستوى الدلالة الإحصائية**
اختيار شريك حياتك	92	76	0.002
تحديد قيمة مهرك	44	15	0.000
تحديد مكان سكن أسرتك	77	32	0.000
تحديد موعد زفافك	90	60	0.000
تحديد عدد أفراد أسرتك	88	65	0.000
تسمية أبنائك	90	80	0.048
ذهاب أبنائك في رحلة مدرسية	96	88	0.041
اختيار زوجات لأبنائك	75	49	0.000
اختيار أزواج لبناتك	83	54	0.000
تحديد نوعية عقاب أبنائك إذا أخطأوا	89	91	0.604
شراء أدوات كهربائية مثل تلفاز، ثلاجة، غسالة	92	76	0.002
بيع أو شراء عقار لأسرتك مثل بيت، أرض، أو سيارة	91	53	0.000
تحديد موعد زفاف أبنائك	69	45	0.001
تحديد قيمة مصروف أسرتك الشهري	94	58	0.000
دعوة الضيوف إلى المناسبات والأفراح	95	76	0.000
ترتيب أثاث المنزل (الديكور)	95	100	0.026
زيارة أصدقاء أو أقارب أسرتك	97	93	0.206
المشاركة في المناسبات العائلية (كالأفراح والأتراح)	95	95	0.974

* نسب النساء اللواتي أجبن "أشارك" أو " أشارك كثيراً ". أما باقي النسب المئوية فكانت لا "أشارك مطلقاً" أو "لا أشارك".

** يشير مستوى الدلالة الإحصائية إلى احتمال أن تكون الفروق صدفة. وحتى تكون الفروق ذات دلالة إحصائية (أي حقيقية أو جوهرية) فقد اتفق على أن يكون مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 أو أقل.

بشكل عام تشير النتائج في جدول رقم (3) إلى أن هنالك فروقاً في المشاركة في القرارات الأسرية، تعود لصالح المرأة العاملة. حيث تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية خاصة في الفقرات المتعلقة باختيار شريك الحياة، وتحديد قيمة المهر، وتحديد مكان السكن، وتحديد موعد الزفاف، وتحديد عدد أفراد الأسرة، وتسمية الأبناء، وشراء (أو بيع) عقار، وشراء أدوات كهربائية، وتحديد قيمة المصروف الشهري، وزيارة الأصدقاء. ويمكن أن نعزو ذلك، بسبب استقلاليتها الاقتصادية عن الزوج ومشاركتها في ميزانية الأسرة.

وبالنسبة للفقرة التي تتحدث عن ترتيب أثاث المنزل (الديكور)، فهنالك فروق ضئيلة لكنها ذات دلالة إحصائية، لصالح المرأة غير العاملة. ويمكن عزو ذلك إلى أن المرأة غير العاملة تقضي تقريباً كل وقتها في البيت، وبالتالي فان ترتيب الأثاث يقع من ضمن اهتماماتها أو من ضمن الواجبات البيتية المنوطة بها.

وكان واضحاً من خلال المقابلات المفتوحة والمتعمقة التي أجريت مع بعض النساء المتزوجات، العاملات وغير العاملات، أن النساء العاملات يشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية بشكل عام أكثر من النساء غير العاملات. وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل من ضمنها استقلالهن الاقتصادي ومساهمتهن في مصروف الأسرة. كما بدى واضحاً من المقابلات التي تمت مع عشر نساء، أن المرأة العاملة خرجت بدافع اقتصادي. ففي مقابلة مع السيدة أم محمد (46 عاماً)، وهي مدرسة، ذكرت: " أنا بشعر كثير إني مستقلة، وزوجي يشاركني الراي وبفتح لي المجال لإبداء الرأي،.....وأنا بشتغل بسبب أوضاعنا الاقتصادية السيئة إلي بنعيشها". وفي مقابلة مع السيدة أم عيسى (37 عاماً)، وهي عاملة، ذكرت: "أنا اخترت شكل البناية وتصميمها، والمدارس إلي بدرس فيها ولادي. وزوجي بطلب مني في كثير

من الأحيان مساعدته في حسابات أعماله"، وأضافت: " والله شغل زوجي ما بكفي لوماني بشتغل". بينما ذكرت السيدة أم مجد (26 عاماً)، وهي غير عاملة، أثناء مقابلتها: " أهم شيء في البيت أن تكون المرأة مدبرة جيدة في المنزل، وتقول رأيها، لكن يجب أن لا تقرر بدلا عن الرجل". وأضافت: " في داخل البيت لا يمكن لي أن أفعل أي اشي بدون تدخل من الأسرة. وبرا البيت بكدرش احصل على جميع ما بحتاجه، وبحب أن يكون موجود عندي. ومش دايماً يترك لي مصروف خاص للتصرف به كما أشاء وأشتري ما يلزمني". وفي مقابلة مع السيدة أم عبد الله (31 عاماً)، وهي غير عاملة، ذكرت: "أحياناً بشارك في الرأي، ولكن بخاف على مستقبل أولادي إذا بعاند جوزي.....ممكن أن يتجوز من امرأة أخرى، وبعدين بتشتتوا الأولاد، وأنا بصراحة بخاف يسير هيك".

3-4. أثر عمل المرأة وبعض المتغيرات المستقلة الأخرى على المشاركة في القرارات الأسرية

جدول رقم(5)

معاملات الانحدار المتعدد لنموذج مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة بيت لحم 2008

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار المتعدد المعياري B	معاملات الانحدار المتعدد غير المعياري Beta	الدلالة الإحصائية
العمل خارج المنزل	7.684	0.416	0.000
عدد سنوات الدراسة	288.	0.142	0.046
العمر	-184.	0.212-	0.005
دخل الأسرة	.000	0.007	0.925
عدد أفراد الأسرة	-378.	0.087-	0.245
الديانة	3.487-	0.144-	0.048
R2	0.373		
N	165		

يوضح تحليل الانحدار المتعدد أن المتغيرات المستقلة معـاً(العمـل،عـدد سـنوات الدراسة، العمر، دخل الأسرة الشهري، عدد أفراد الأسرة والديانة) تفسر 37.3% من التباين في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، مما يعني وجود متغيرات غير ظـاهرة فـي الدراسة تفسر 62.7%.

ويتضح من الجدول رقم(5) أن هناك عددا من المتغيرات المستقلة(عمل المرأة، عـدد سنوات الدراسة، العمر والديانة) التي تؤثر على مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسـرية، وأن كل واحد من هذه المتغيرات يؤثر على المشاركة بعد تثبيت (أو ضبط أو منع تأثير) كـل المتغيرات المستقلة الأخرى. والمتغيرات المستقلة التي تؤثر علـى المشـاركة فـي اتخـاذ القرارات الأسرية هي كما يلي:

العمل خارج المنزل:

تشير النتائج إلى أن المرأة العاملة تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من المرأة غير العاملة، وذلك بعد تثبيت المتغيرات المستقلة الأخرى (مستوى الدلالة (.000. وقد يساعد في ذلك أن لها استقلاليتها الاقتصادية عن الزوج ومشاركتها في ميزانية الأسرة. وتتفق هذه النتيجة مع ما طالب به هشام شرابي من أن الانصراف إلى العمل يساعد في تكوين استقلالية اقتصادية للمرأة تساعدها على التحرر. وتتفق أيضاً هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من ضحى المغازي (1987)، ودراسة عبد الكريم عابد(2004)، ودراسة أيمن عبد المجيد (2005). وهي تتعارض مع نتائج دراسة صوافطة (2005) التي ترى أن العمل لا يؤثر على المشاركة في القرارات الأسرية بشكل عام .

عدد سنوات الدراسة:

تشير النتائج إلى أن هنالك علاقة طردية بين متغير عدد سنوات الدراسة والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية (مستوى الدلالة= (.046، مما يعني انه كلما زاد عدد سنوات الدراسة للمرأة زادت مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وذلك بعد تثبيت المتغيرات المستقلة الأخرى. وقد يعود ذلك إلى أن التعليم للمرأة يجعلها أكثر اطلاعاً على مجالات ونواحي الحياة المختلفة بشكل عام، وبالتالي تكون أكثر وعياً بحقوقها ودورها في الأسرة والمجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2007)، وتعارضت مع ما جاءت به دراسة هيبرغ(1994) من أن التعليم ليس له تأثير على توزيع السلطة في الأسرة. وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما نادى به هشام شرابي من أن التعليم يساعد في تحرر المرأة من النظام البطركي.

العمر:

تشير النتائج إلى أن هنالك علاقة عكسية بين متغير العمر ودرجة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية (مستوى الدلالة= (.005، مما يعني انه كلما زاد عمر المرأة كلما قلت مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وذلك بعد تثبيت المتغيرات المستقلة الأخرى. ويعود ذلك إلى أن السلطة في الأسرة الفلسطينية التقليدية هي بطركية والنساء المتقدمات في العمر نشأن حسب الثقافة البطركية. وهذه النتيجة تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة أيمن عبد المجيد (2006) من أن النساء الكبيرات في العمر هن أكثر مشاركة في القرارات الأسرية.

الديانة:

يتضح من النتائج أن المرأة المسلمة أقل مشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية من المرأة المسيحية (مستوى الدلالة= (.048، وذلك بعد تثبيت المتغيرات المستقلة الأخرى. وقد يكون ذلك بفعل الفهم الشعبي للدين الإسلامي ولبعض معتقداته مثل "الرجال قوامون على النساء" وان المجتمع العربي ما زال محافظا، وما زالت نظرته تقليدية لدور المرأة. أما المسيحيين فقد ساعد انتشار المدارس التبشيرية لديهم على تشجيع دور المرأة، وهم يختلطون مع بعضهم ذكورا وإناثاً أكثر من المسلمين. ويتضح أن دخل الأسرة الشهري وعدد أفراد الأسرة لا علاقة ذات دلالة إحصائية لهما بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية.

وأخيراً أظهر تحليل الانحدار المتعدد أن عمل المرأة وعدد سنوات دراستها وعمرها وديانتها تؤثر على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. وبالنسبة للأهمية النسبية لهذه المتغيرات، فيوضح جدول رقم (5) أن عمل المرأة خارج المنزل هو الأكثر تأثيراً، وأهم هذه المتغيرات المستقلة في تنبؤ مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية (Beta=0.416)، يليه، حسب الأهمية، العمر(Beta=0.212)، وأخيراً الديانة (- Beta=0.144)، وعدد سنوات الدراسة (Beta=0.142-).

نقاش وتلخيص :

تشير نتائج الدراسة أن أهم سبب لخروج المرأة للعمل هو العامل الاقتصادي، حيث تزايدت الحاجة الماسة إلى رفع دخل الأسرة نظراً لتزايد النفقات الاستهلاكية. وبالتالي زادت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة نتيجة لهذه التغيرات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني خاصة فيما يتعلق بهجرة الأرض الزراعية والانتقال لمؤسسات التشغيل المختلفة وزيادة الطلب على العمل المأجور. وما رافق ذلك من الحاجة المتزايدة للسيولة المادية لتلبية متطلبات وكماليات الحياة. فقد بلغت نسبة عمالة المرأة من القوى العاملة في بيت لحم حوالي 23% وفي المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام حوالي 17%.

وتشير النتائج أيضا إلى أن عمل المرأة يزيد من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. وعمل المرأة خارج المنزل هو الأكثر تأثيرا من بين العوامل المستقلة التي تمت دراستها (عدد سنوات الدراسة، العمر، الديانة، مستوى دخل الأسرة، عدد أفراد الأسرة). وقد يعود ذلك إلى الاستقلالية الاقتصادية للمرأة العاملة، ومشاركتها في ميزانية الأسرة. ولذلك يمكن القول أن عمل المرأة يساهم بشكل عام في إفساح المجال لها في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، فقد ذكرت أم هيثم(52 عاماً) وهي عاملة " بشارك فعلياً في القرارات الأسرية ، ومش بس هيك دايما بذكر زوجي في حالة انو بدو يقرر في أي اشي انو إحنا اتفقنا منذ الزواج إننا شركاء في كل اشي بخص حياتنا". في حين أشارت أم نور في مقابلتها (33 عاماً) وهي غير عاملة " يا عمي بشاوره وبحكي رأي لكن برجع لشور راسه لانو عنيد". وهذا يتفق مع ما طالب به هشام شرابي (2000: 72) من أن الانصراف إلى العمل يساعد في تكوين استقلالية اقتصادية للمرأة تساعدها على التحرر. وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتائج دراسة كل من ضحى المغازي (1987)، ودراسة عبد الكريم عابد(2004)، ودراسة أيمن عبد المجيد (2005).

وهي تتعارض مع نتائج دراسة صوافطة (2005) التي ترى أن العمل لا يؤثر على المشاركة في القرارات الأسرية بشكل عام .

ويمكن القول إن هناك تفاوتاً في أهمية هذه القرارات التي تشارك فيها المرأة، وبالتالي لا يمكن النظر إلى القرارات التي تشارك فيها المرأة على أنها متساوية في أهميتها. ولهذا ليس من الحكمة اعتبار أن ترتيب الأثاث أو تسمية الأولاد يتساوى في أهميته مع بيع عقار أو شراء عقار، أو شراء أدوات كهربائية أو اختيار شريك الحياة، أو تسمية الأولاد، أو الخروج للعمل! لكن من ناحية أخرى يلاحظ أن المرأة العاملة تشارك أكثر من المرأة غير العاملة في كل (أو أغلب) هذه القرارات الأسرية، بما فيها القرارات الأكثر أهمية.

وتشير النتائج إلى أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يزيد من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. وقد يساعد في ذلك انفتاح المرأة المتعلمة على الثقافة الغربية حيث تحظى المرأة بمكانة أعلى، كما أن التعليم والتخصص الدقيق يعتبر إلى حد كبير من متطلبات العمل للمرأة في الوقت الحاضر. وهذا أيضاً يتفق مع تحليل شرابي في أن التعليم يساعد النساء على الإنعتاق من النظام الأبوي المستحدث(شرابي، 2000: 73)، وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2007)، وتتعارض مع ما جاءت به دراسة هيبرغ(1994). وتشير النتائج أيضاً إلى أنه كلما تقدمت المرأة في العمر تقل مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وذلك لأن السلطة في الأسرة الفلسطينية التقليدية هي بطركية أو ذكرية إلى حد كبير، حيث أن النساء المتقدمات في العمر نشأن حسب الثقافة البطركية، فقد ذكرت أم فتحي (62 عاماً) وهي غير عاملة" أصلاً من العيب انو المراة توقف في وجه جوزها وطاعته في الدين مطلوبة". وهذه النتيجة تتعارض مع ما

توصلت إليه دراسة أيمن عبد المجيد (2006) من أن النساء الكبيرات في العمر هن أكثر مشاركة في القرارات الأسرية.

وبشكل عام تبين أن المرأة المسيحية تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من المرأة المسلمة، وذلك بفعل الفهم الشعبي لبعض المعتقدات الإسلامية مثل "الرجال قوامون على النساء" أو عدم جواز الاختلاط بين الذكور والإناث. كما ساعد انتشار المدارس التبشيرية في فلسطين على رفع مستوى تعليم المرأة المسيحية وعلى تعرضها للثقافة الغربية.

وبالرغم من أن المرأة الفلسطينية لا تزال تعيش في وسط ثقافة ذكورية بشكل عام، إلا أن هذه الثقافة قد ضعفت نسبياً، فكما تبين النتائج أن المرأة الفلسطينية تشارك بشكل عام في القرارات الأسرية. إلا أن المرأة العاملة تشارك في هذه القرارات أكثر من المرأة غير العاملة. وأخيراً يمكن تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة(نساء مدينة بيت لحم) الذي أخذت منه العينة، ولكن يصعب تعميمها بدون تحفظ على مجموع النساء في المجتمع الفلسطيني بسبب بعض الفروق بين المناطق الفلسطينية، خاصة وأن نسبة النساء العاملات والنساء المسيحيات والنساء المتعلمات في مدينة بيت لحم أعلى منها في بقية المناطق الفلسطينية. لكن ومن ناحية أخرى فان نتائج هذه الدراسة تعطي صورة عامة وتقريبية عن مشاركة النساء الفلسطينيات، وبخاصة العاملات في اتخاذ القرارات الأسرية، لا سيما وأن ظروف الحياة والثقافة السائدة في مدينة بيت لحم لا تختلف جوهرياً عنها في بقية المناطق الفلسطينية الأخرى.

المراجع:

* أبو نحلة، لميس. (2004). "ألأسرة – العائلة الفلسطينية في زمن الاحتلال وظروف الحرب" دورية دراسات المرأة. معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت. المجلد 2. ص 10-19.

* أبو نحلة، لميس. (2003)." تقرير- الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة".

www.escwa.un.org/division/ecw_editor/download.asp?table_name=other_ar%20&field_name=id%20&fileid=%20155

* أبو زبدة، عفاف عطية. (2002). "أسس تحديد أجور العاملين والعاملات في مشاغل الخياطة والنسيج في محافظة طولكرم". دورية دراسات المرأة. معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت. المجلد 1. ص 53-64.

* أبو عودة، ايلين. (2004). "نداء الحركة الوطنية الفلسطينية إشكاليات وقضايا جدلية" دورية دراسات المرأة معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت. ص 21-36.

* اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية.(2000)."ديناميكية العلاقة الجندرية في الريف الفلسطيني: دراسة حالة، جماعين". رام الله: الإغاثة الزراعية.

* أدلبي، نبال. (2006). "علاقة المرأة العربية بالتكنولوجيا ".

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_617700/6177627.stm

* الاسكوا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. (2007). "تطورات في وضع المرأة العربية الصحة والتعليم والتمثيل السياسي واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

www.escwa.un.org/divisions/ecw_editor/Download.asp?table_name=other_ar%20&field_name=id%20&FileID=%208

* الدقس، محمد. (2004). "إشكالية عمل المرأة العربية وأبعاده الاجتماعية والاقتصـــادية". الجامعة الأردنية.

www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=8441-K56

* الأردن، دائرة الإحصاءات العامة بالأرقام. (2000م).

http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1222

* الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (1994). "مساهمة المـــرأة العربية في منطقة غربي آسيا في الصناعة". سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية.

* الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2007). "من يتخذ القرار".
http://www.al-khayma.com/investigations/family_decisions_03_09_2007

* أوفنسن، غير. (1994). "دخل الأسرة وثروتها"، في، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية تأليف مجموعة من الباحثين الفلســطينيين والنرويجيـــن. بيـــروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 173-200.

* بركات، حليم. (2004). "النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية".الحوار المتمدن، عدد 956 ، ص 1-3.

.http\\www.rezger com \debat\show.art. asp?aid=234

* بركات، حليم. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 362-363 .

* بركات، حليم. (1982). "النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربيـــة". المـــرأة ودورها في حركة الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 53-67.

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2004 (.

* تقرير جنيف. (2004). "المرأة في العمل "عالم العمل. عدد 51.

http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/wow/wo

،.w2004-05/issue51/article8.htm

* الثاقب، فهد. (1975). "المرأة في المجتمع المعاصر في اللجنة الثقافية والاجتماعية للمرأة". دراسات حول أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي، الكويت: مطبعة فهد مرزوق.

* جاد، إصلاح. (1999). "الأسر التي ترأسها نساء". جامعة بير زيت: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. ص 57-60.

* جرجس، فواز.(2000). "التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي". المستقبل العربي. العدد 261 (كانون الأول). ص 174-185.

* الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. (1997). "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة". مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية. رام الله.

* الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. (1998). "المرأة والرجل في فلسطين". اتجاهات وإحصاءات. رام الله.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1999). المرأة والعمل في فلسطين، رام الله. الجهاز المركزي للإحصاء.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2003). المرأة والعمل في فلسطين، رام الله. الجهاز المركزي للإحصاء.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2004). المرأة والعمل في فلسطين، رام الله. الجهاز المركزي للإحصاء.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2005). المرأة والعمل في فلسطين، رام الله. الجهاز المركزي للإحصاء.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2008). المرأة والعمل في فلسطين، رام الله. الجهاز المركزي للإحصاء.

.http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/labo12.htm

* حمود، رفيقة. (1997). المرأة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. مصر: دار الأمين، ط 1، ص 162-163.

* داغر، فيوليت. (2004). المرأة والأسرة في المجتمعات العربية. دمشق: المؤسسة العربية الأوروبية. ط 1. ص 1-102 .

* رزق الله، أيمن عبد المجيد. (2006). آليات ومسببات القوة والسلطة للنوع الاجتماعي داخل الاسرة الفلسطينية. مركز دراسات المرأة في جامعة بير زيت.

* شبكة الإعلام العربية. (2008). "سيدات الأعمال الأردنيات".

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=145534&pg=5

* شرابي، هشام. (1992). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 25.

* شرابي، هشام. (2000). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. واشنطن: جامعة أكسفورد .ط 4. ص 35-75.

* صوافطة، ازدهار. (2005). "القرار في العلاقات الأسرية الفلسطينية.. هل هو صـــــورياً للمرأة وضمنياً للرجل".

http://www.lahaonline.com/index.php?
option=content&sectionid=1&id=9099&task=view

* الصوراني، غازي. (2002). "دور المرأة الفلسطينية تاريخه الحديث والمعاصر". مجلة رؤية. العدد، 21 . ص 69-88.

* عابد، عبد الكريم. (2004). السلطة والأدوار وتوجهات التنشئة الاجتماعية في الأسر التي ترأسها إمرأة في المجتمع الفلسطيني. أطروحة دكتوراه. جامعة عيـــن شـــمس: قســـم علـــم الاجتماع.

* عبد الله، تيسير. (1997). مشاركة المرأة في اتخاذ القرار المتعلق بالصـــحة الجنســـية والإنجابية. بحث استطلاعي. القدس: جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية.

* علام، اعتماد محمد. (1991). "المرأة في سوق العمل الرسمي المداخل النظرية ونمـــوذج مقترح لدراسة المرأة في الدول الخليجية". شئون اجتماعية. العدد 31. الســـنة الثامنـــة. ص 28-29.

* عماوي، إياد. (2006). "تغييرات الاختيار الزواجي فـــي الريـــف الفلســـطيني". الـــتراث والمجتمع. رام الله (44). ص 9-30.

* فارس، لبيبة. (2008). " نساء الدول النامية ضحايا للعنف والاغتصاب".

http://www.thara-sy.com/Arabic/Observatory/ob15.htm

* القزاز، هديل، ونادر سعيد. (1999). "الفقر في فلسطين". دراسة حالات. بيرزيت: برنامج دراست التنمية.

* القزاز، هديل رزق. (2005). "المرأة الفلسطينية وظاهرة تأنيث الفقر".

http:/www.hewaraat.com/forum/showthread.php?=510

* قناوي، هدى محمد.(1981). دراسة اتجاهات المجتمع نحو المرأة. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس. ص 54-55.

http://www.lahaonline.com/index.php?

.option=content&id=8252&task=view&sectionid

* اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (1999). "النساء والرجال في الجمهورية اليمنية " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. صورة إحصائية. صنعاء.

* مركز معلومات وإعلام المرأة. (2005). "عمل المرأة وصحتها النفسية".

.http://www.pwic.org.ps/makal/makal%20108.html

* مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان في فلسطين. (2001). الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في ظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. رام الله .

* مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين. (1996). واقع وظروف عمل المرأة دراسة استطلاعية. ص 16-17.

* ميعاري، محمود. (2006). "السلطة في الأسرة الفلسطينية اتجاهات وممارسة"، التراث والمجتمع ، بير زيت. ص 9-31.

* ميعاري، محمود. (2003). الثقافة السياسية في فلسطين. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. جامعة بير زيت. ص 45 –51.

* ناصر، عفاف. (1997) "المرأة العربية ودورها في الإنتاج". حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة الإسكندرية: كلية الآداب. ص 157–218.

* النجار، باقر سلمان. (1981). "المرأة وعلاقات الانتاج في مجتمعات الخليج التقليدية". الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، المرأة والتنمية في الثمانينيات: بحوث ودراسات. الكويت. المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ص 28– 176.

* هندية، سهى وعفاف غزاونة. (1993). العمالة النسوية في المصانع الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. القدس: مركز الدراسات النسوية. ص 30–31.

* هندية، سهى وسهير عودة. (1996). نساء ورجال في القطاع غير الرسمي في الضفة الغربية فلسطين، عاملات وعمال البيوت في مجال صناعة الخياطة. القدس: مركز الدراسات النسوية. ص 57.

* هيبرغ، ماريان. (1994). "حول التعليم في فلسطين"، في، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية. تأليف مجموعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 145.

* وزارة العمل والتدريب المهني(1998)، " الندوة الوطنية حول حقوق المرأة وفرص العمل" اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان. صنعاء.

: English References

- Abu Nahleh, Lamis. Et al. (2002). Inside Palestinian Households: Initial Analysis of a Community-based Household Survey. Birzrit: Birzrit University, Institute of Women's Studies.

- Al,oghazy, Doha. (1987) Women's Roles in Rural Egypt, PhD Dissertation. University of Manchester,.
- Arat, Yasmin,(1989) The Patriarchal Parado: women Politician in Turkey, London University.

- Blaxall, M. and B. Reagan (eds.),Women and the Workplace Chicago and London: University of Chicago Press, 1976.
- Ministry of Planning and International Co-Operation/United Nations Development (2000) Program/ Development Studies Program, Birzeit, (MPIC/UNDP/DSP): Palestine Human Development Report 1998-1999. Ramallah.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS),) 1999(.Access to resources and ownership survey . www.pcbs2.org/English/gender/owner_Is.htm.

كلية الدراسات العليا
ماجستير: علم الاجتماع

سيدتي العزيزة...تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول عمل المرأة الفلسطينية خارج المنزل وأثره على اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة بيت لحم، وقد وقع عليك الاختيار عشوائياً لتكوني ضمن عينة الدراسة. لذا أرجو منك أن تتعاوني في تعبئة هذه الاستمارة بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بان إجابتك لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي مع الحفاظ على سريتها، راجياً عدم ذكر اسمك ، وشاكراً لكِ حسن تعاونك معي.

إعداد : محمود حماد

إشراف الدكتور: محمود ميعاري.

القسم الأول: المعلومات الأولية

الرجاء وضع دائرة حول رقم الإجابة التي تنطبق عليك:

1. هل تعملين بأجر خارج المنزل؟ 1- نعم 2- لا
2. إذا كانت الإجابة نعم حددي المهنة الرئيسية ؟.....

1- معلمة ابتدائية 2- عاملة في مصنع 3- مهنة تحتاج إلى دراسة جامعية مثل (مهندسة، معلمة ثانوية، عاملة اجتماعية، طبيبة) 4- غير ذلك .....

3. لماذا تعملين؟ ما السبب الرئيسي:.....
4. كم معدل دخلك الشهري بالشيكل ؟ 1- اقل من 1000شيكل 2- 1000-1499 . 3- 1500-1999 . 4- 2000-2499 . 5- 2500-2999 . 6- 3000-3999 . 7- 4000-4499 8- 4500- 4999 9- 5000 شيكل فأكثر 10- لا تعمل
5. كم معدل دخل أسرتك الشهري بالشيكل(من جميع مصادر الدخل)؟

1- اقل من 1000شيكل 2- 1000-1499 . 3- 1500-1999 . 4- 2000-2499 . 5- 2500-2999 . 6- 3000-3999 . 7- 4000-4499 8- 4500- 4999 9- 5000 شيكل فأكثر

6. كم سنة دراسية أنهيت بنجاح؟ [ ]

7. كم عمرك : [ ]

8. ما هي ديانتك؟ 1- الإسلام 2- المسيحية

9. ما هي حالتك الاجتماعية: 1- عزباء 2- متزوجة 3- أرملة 4- مطلقة
10. ما عدد أفراد أسرتك؟ .....

القسم الثاني:

فيما يلي مجموعة من الفقرات أرجو منك قراءتها بعناية والإجابة عليها بوضع دائرة حول رقم الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	إلى أي مدى شاركت أو تشاركين في اتخاذ القرار في كل من الأمور التالية:	لا أشارك مطلقاً	لا أشارك	أشارك	أشارك كثيراً	السؤال غير ملائم
.11	اختيار شريك حياتك	1	2	3	4	5
.12	تحديد قيمة مهرك	1	2	3	4	5
.13	تحديد مكان سكن أسرتك	1	2	3	4	5
.14	تحديد موعد زفافك	1	2	3	4	5
.15	تحديد عدد أفراد أسرتك	1	2	3	4	5
.16	تسمية أبنائك	1	2	3	4	5
.17	ذهاب أبنائك في رحلة مدرسية	1	2	3	4	5
.18	اختيار زوجات لأبنائك	1	2	3	4	5
.19	اختيار أزواج لبناتك	1	2	3	4	5
.20	تحديد نوعية عقاب أبنائك إذا أخطأوا	1	2	3	4	5
.21	شراء أدوات كهربائية مثل تلفاز، ثلاجة ،غسالة	1	2	3	4	5
.22	بيع أو شراء عقار لأسرتك مثل بيت، أرض، أو سيارة	1	2	3	4	5
.23	تحديد موعد زفاف أبنائك	1	2	3	4	5
.24	تحديد قيمة مصروف أسرتك الشهري	1	2	3	4	5
.25	دعوة الضيوف إلى المناسبات والافراح	1	2	3	4	5
.26	ترتيب أثاث المنزل (الديكور)	1	2	3	4	5
.27	زيارة أصدقاء أو أقارب أسرتك	1	2	3	4	5
.28	المشاركة في المناسبات العائلية (كالأفراح والأتراح)	1	2	3	4	5

شاكراً لكِ حسن تعاونك معي،،،